



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: المحاسبة والمالية

التخصص: محاسبة وتدقيق

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة ABRAS بسعيدة

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: مسكين الحاج

من إعداد الطلبة:

مسكين أسامة

بومداني جلول شمس الدين

نوقشت وأنجزت علنا بـ

إمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ (ة) : رئيسا

الأستاذ (ة) : مسكين الحاج مشرفا

الأستاذ (ة) : مناقشا

الأستاذ (ة) : مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي منا علينا بالوصول إلى هذه المرتبة التي ما كنا لنبلغها إلا بفضل

فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على

مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة وأخص

بالتذكير الأستاذ المشرف: مسكين الحاج

الذي لم يبخل علينا بالمساعدة وتقديم النصائح والتوجيهات الضرورية.

إلى الذين حضيت بشرف الجلوس متعلما بين أيديهم.

كل الأساتذة الذين استفدت من توجيهاتهم.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة المحترمين المشرفين على

مناقشة مذكرتنا المتواضعة.

مسكين اسامة

بومداني شمس الدين

الاهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم * قل عملوا فيسرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون *

صدق الله العظيم

ألهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات

إلا بشكرك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة

"محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من جرع كأس فارغا ليسقيني قطرة الحبلى من كل ما أنامله ليقدّم لنا

لحظة السعادة إلى من صد الأشواك عن دربي ليهد لي طريق العلم إلى

القلوب الكبير "والدي العزيز"

إلى من أرضعتني الحبه والحنان إلى رمز الحبه وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع

بالبياض "والدي الحبيبة"

إلى كل أفراد عائلتي وأقاربي من قريب أو بعيد كل بأسمه دمتم فخرا إلى كل

من في قلبي ولم يذكرهم قلبي

إلى جميع الزملاء والزميلات.

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي ، على اعتبار أن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء وبعد التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بمختلف زواياه من خلال ماهية التحليل المالي أهدافه والجهات المستفيدة منه ، ومن أجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة ثم دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة "ABRAS"

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة ويساعد على تحسّن أداء المؤسسة

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، القوائم المالية ، مؤسسة المواد الكاشطة سعيدة

Abstract:

This study aims to identify the contribution of financial analysis in diagnosing the financial situation using balance indicators, given that financial analysis is an organized process of processing the available data with the aim of obtaining information used in the decision-making process and in evaluating performance, and after addressing the theoretical aspects of the subject in various angles from Through the nature of the financial analysis, its objectives and the beneficiaries, in order to know the field impact of this study, and then study the case of the " Abrasive materials institution ABRAS SAIDA " .

Through this study, we concluded that the financial analysis is based on examining and analyzing the financial statements of the institution for past periods in order to know the current situation prevailing in the institution and helps to improve the performance of the institution

Keywords: financial analysis, financial statements, abrasives

foundation

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	الإهداء
//	ملخص
//	قائمة الجداول
//	قائمة الأشكال
//	قائمة الملاحق
أ - ز	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي	
01	تمهيد
02	المبحث الأول : مفاهيم حول التحليل المالي
02	المطلب الأول : تعريف التحليل المالي ونشأته
05	المطلب الثاني : أهمية وأهداف التحليل المالي
07	المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي
10	المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي
10	المطلب الأول : مجالات التحليل المالي
11	المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
13	المطلب الثالث : نتائج التحليل المالي

14	المبحث الثالث : مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي
14	المطلب الأول : مقومات التحليل المالي
15	المطلب الثاني : منهجية التحليل المالي
17	المطلب الثالث : معايير التحليل المالي وخصائصه
18	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي	
20	تمهيد
21	المبحث الأول : التحليل بواسطة القوائم المالية
21	المطلب الأول : الميزانية
26	المطلب الثاني :جدول حسابات النتائج
30	المبحث الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية
30	المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها
32	المطلب الثاني : أهداف وحدود استخدام النسب في التحليل
34	المطلب الثالث: أسس وأنواع التحليل المالي بواسطة النسب
43	المبحث الثالث : التحليل بالتوازنات المالية
43	المطلب الأول : رأس المال العامل
47	المطلب الثاني : احتياجات رأس المال
48	المطلب الثالث : الخزينة
50	خلاصة الفصل

الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة	
52	تمهيد
53	المبحث الأول : بطاقة تعريفية عن مؤسسة المواد الكاشطة "سعيدة"
53	المطلب الأول : لمحة عن مؤسسة المواد الكاشطة
55	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المواد الكاشطة
57	المطلب الثالث : تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة
58	المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية
58	المطلب الأول : عرض الميزانية المالية للمؤسسة
65	المطلب الثاني : التحليل المالي من الميزانية
73	المطلب الثالث : التحليل المالي من جدول حسابات النتائج
79	خلاصة الفصل
80	الخاتمة
84	المراجع والمصادر
87	الملاحق

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية العامة	24
02	الميزانية المالية المختصرة	25
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	28 - 27
04	جدول حسابات النتائج حسب النتائج	29
05	ميزانية المالية للمؤسسة مواد كاشطة " اصول "	58
06	ميزانية المالية للمؤسسة مواد كاشطة " خصوم "	59
07	ميزانية المالية المختصرة " خصوم "	60
08	ميزانية المالية المختصرة " أصول "	63
09	النسب المالية وتعليق عليها	67
10	رؤوس الأموال العاملة للمؤسسة	70
11	جدول حسابات النتائج للمؤسسة	74 - 73
12	النسب المالية وتعليق عليها	77

قائمة الأشكال :

الصفحة	الشكل	الرقم
55	الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة	01
56	الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية للمؤسسة	02
62	الدوائر النسبية " جانب الخصوم "	03
64	الدوائر النسبية " جانب الأصول "	04
71	الأعمدة البيانية لرؤوس الأموال العاملة	05

الصفحة	العنوان	الرقم
88	Bilan Actif – SPA ABRAS/2017	01
89	Bilan passif SPA ABRAS/2017	02
90	Compte de résultat / par nature SPA ABRAS 2017	03
91	Bilan Actif – SPA ABRAS / 2018	04
92	Bilan passif SPA ABRAS-2018	05
93	Compte de résultat / par nature SPA ABRAS /2018	06
94	Bilan Actif – SPA ABRAS / 2019	07
95	Bilan passif SPA ABRAS-2019	08
96	Compte de résultat / par nature SPA ABRAS / 2019	09

مقدمة :

تعتبر المؤسسة الاقتصادية النواة الأساسية لإنشاء وتكوين أي اقتصاد إذ لازالت إلى يومنا هذا مجالاً واسعاً للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث النظرية والميدانية والتي تُمثل النسبة الكبرى من القيمة المضافة في النشاط الاقتصادي كونها النواة الأساسية والفاعلة فيه ، حيث تسعى لتحديد أهدافها وغاياتها بوضع خطط وسياسات وبرامج تُوضح وترسم الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها وكذلك عن طريق تحديث طرق التسيير المستخدمة والمتحكمة فيها. وفي هذا المجال أوجد التحليل المالي كأحد الأساليب العلمية المستخدمة في التسيير والإدارة وأحد الأساليب التي تهدف للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح ملزماً على المُحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخُطط المستقبلية، ونتيجةً للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي.

كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسات ، إذا لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد، فالتحليل المالي لم يعد يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، ففي ظل المنافسة لم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، والضمان هذا يجب تكوين نظرة إستراتيجية جديدة على كل مستويات التسيير والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي.

الإشكالية:

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية أمرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية , بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه القوائم حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة ، وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

ومن خلال ما سبق يُمكننا طرح الإشكالية التالية ؟

- كيف يمكن للتحليل المالي تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟

الفرضيات:

- يعتبر التحليل المالي من احد الأساليب المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

- تشخيص الوضعية المالية يكون عن طريق تحليل القوائم المالية وفهمها من اجل معرفة الوضع المالي في المؤسسة

- يستخدم المحلل المالي المؤشرات المالية والنسب المالية في تشخيص واتخاذ القرارات في المؤسسة

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج) باعتبارها قاعدة معلوماتية تُساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، بحيث يظهر في تحليل تلك المعلومات نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام الأدوات التحليلية من قبل المحلل باستعمال المعلومات المتاحة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهمية التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ودوره في التعرف على نقاط القوة والضعف .
2. إبراز مدى فعالية التحليل المالي كونه من الأساليب التي تُساعد المدراء في عملية اتخاذ القرار.
3. مدى فعالية التحليل المالي في دعم التسيير الجيد للمؤسسة وإعطاء صورة حقيقية لها .
4. إبراز المجالات التي يدرسها التحليل المالي والأدوات والطرق التي تتبعها.

المنهج المعتمد:

لقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري، من خلال تعريف التحليل المالي والإلمام بمختلف جوانبه .
أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة المواد الكاشطة لسنوات الثلاثة 2017 / 2018 / 2019 .

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: لقد تم القيام بهذه الدراسة في مؤسسة اقتصادية المواد الكاشطة بولاية سعيدة.

- الحدود الزمانية: كانت مدة التريص من 2021/04/12 الى 2021/04/15 نظرا لأوضاع الصحية .

تقسيمات الدراسة:

لإجابة على الإشكالية المطروحة وللتأكد من صحة الفرضيات قسمنا هذا البحث إلى ثلاث فصول :

- الفصل الأول : هو الجانب النظري للتحليل المالي، فقد قدمنا نظرة عامة حول التحليل المالي وأدواته ومنهجيته، وذكرنا أهم الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي.

- أما في الفصل الثاني : فقد تطرقنا فيه الى الأساليب المنتهجة في التحليل المالي .

- أما في الفصل الثالث : فقد قمنا بإجراء دراسة تطبيقية لمؤسسة المواد الكاشطة، وذلك بتحليل قوائمها المالية لثلاث سنوات السابقة 2017 / 2018 / 2019 بواسطة مختلف المؤشرات و النسب المالية .

الدراسات السابقة :

1/ دراسة مكيرشة خالد، سفير عبد الرحمان 2016 (دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة) دراسة حالة الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء - جيجل هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية ومعرفة وضعها المالي إن كان جيداً أم لا، ودوره أيضاً في تسليط الضوء على جوانب القوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة.

وتحقيق لهذه الأهداف تم إتباع المنهج الوصفي للجانب النظري والذي تمثل بمفاهيم حول موضوع التحليل المالي والأساليب المنتهجة في التحليل المالي.

أما الجانب التطبيقي تم دراسة حالة الشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء وتحليل وضعها المالي خلال الفترة الممتدة من (2014 إلى 2016)

توصلت الدراسة إلى أن الشركة محل الدراسة حققت رأسمال عامل سالب وهو يُبين عدم تحقيقها للتوازن المالي وعدم امتلاكها لهامش أمان.

2 / دراسة عبد الفتاح سعيد السرطاوي ، وعادل عيسى حسان 2019 (التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين)

دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، الد ، 04 العدد ، 02 ديسمبر 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي في فترة (2010 الى 2017) هو جيد أم لا تم إتباع المنهج الوصفي للجانب النظري والذي يتمثل في المفاهيم حول موضوع التحليل المالي وتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية للشركات الممثلة لعينة الدراسة وهي شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين

3/ دراسة بحرى علي 2019 (التحليل المالي كوسيلة مساعدة في اتخاذ القرارات في المؤسسات) دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة استخدامات التحليل المالي في ترشيد القرارات في المؤسسة الاقتصادية باعتباره من الأساليب العلمية التي يكثر استخدامه في الإدارة المالية لتقييم الوضعية المالية المؤسسة من جميع جوانبها، من خلال مختلف أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة يمكن اتخاذ القرارات عبر مراحل التخطيط المالي والتنظيم واتخاذ قرارات الاستثمار توزيع الأرباح.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لغرض إجراء الدراسة الميدانية حيث تم تطوير إدارة استخدام برنامج الاستبيان وتوزيعها على عينة مكونة من 35 مؤسسة اقتصادية بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريبيج مع استخدام برنامج spss. توصلت الدراسة التطبيقية إلى إثبات صحة الفرضيات المقترحة إذا إن التحليل المالي يسهم بشكل فعال في اتخاذ القرارات المؤسسات الاقتصادية وتوجيه متخذي القرار صوب القرار المناسب.

4/ دراسة سمروود زبيدة ، سحنون جمال الدين 2020 (دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي) دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية للفترة، 2017 - 2018 مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، المجلد 06، العدد ، 03 جانفي 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء المالي، حيث تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بالتحليل المالي وتقييم الأداء المالي ومؤشراته ، أما في الجانب التطبيقي تم دراسة حالة الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة انجاز الاستثمارات في السكك الحديدية "روبية" بحيث توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة.

دراسات الاجنبية :

1/ دراسة (Baran, pastyr, baranova,2016) بعنوان "Financial Analysis Of A Selected company " حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التحليل المالي في تقييم الأداء الاقتصادي للشركة من حيث الفعالية والكفاءة وكيف ساعد التحليل المالي على كشف نقاط الضعف والقوة وتوفير المعلومات للشركر ، وتم الاعتماد على تحليل القوائم المالية من خلال النسب المالية كنسب السيولة والربحية والنشاط والسوق والمديونية تحقيق للأهداف المذكورة، وما أوصت به الدراسة بعد التوصل للنتائج هو اعتبار التحليل المالي جزء مهم وأساس ي في تقييم الأداء ومراقبته، وأداة مهمة لدعم اتخاذ القرارات ومدى أهمية النسب المالية في الكشف عن نقاط الضعف والقوة.

2/ دراسة (Alnasser, 2014) بعنوان "The Impact of Financial Analysis in Maximizing the Firm's Value "A Case Study on the Jordanian Industrial Firm's Value "Companies ".Companies".

حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر التحليل المالي في تعظيم قيمة الشركة "دراسة حالة على الشركات الصناعية الأردنية " وكيف يساعد التحليل المالي المدراء والأطراف الخارجية على اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية التي تعظم قيمة الشركة ، واتبعت هذه الدراسة أسلوب الاستبانة وتم توزيعها على عينة مختارة من الشركات الصناعية الأردنية. وما أوصت به الدراسة أن للتحليل المالي تأثير إيجابي في مساعدة المدراء في اتخاذ قرارات فعالة تساعد في تعظيم ربحية وقيمة الشركة وأيضا تقليل مخاطر الفشل والكشف عن نقاط الضعف والقوة والفرص المتاحة أمام الشركة

الفصل الأول :

مدخل إلى التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي ضرورة تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها وأسباب ظهورها، وذلك للعمل على إيجاد نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها، بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وأدائها لمن لهن مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها، لذلك ارتأينا تقديم هذا الفصل وفق ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مفاهيم على التحليل المالي

المبحث الثاني : استعمالات التحليل المالي

المبحث الثالث : مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

المبحث الأول : مفاهيم حول التحليل المالي

المطلب الأول : تعريف التحليل المالي ونشأته

1 - 1 نشأة التحليل المالي: تشير المراجع العلمية من أن نشأة التحليل المالي ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1-1 الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس المال ضخمة لإنشاء المصانع و التجهيزات و تمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح ووفورات الإنتاج الكبير ، و بذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من نشأة الفردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخلات آلاف من المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع ، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة الإدارة المنشأة إلى مجلس الإدارة مستقل و أصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المنشأة و مدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم و تفسير النتائج ، لتحديد مجالات القوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها.

1-1-2 التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات في القوائم المالية:

لما كان النجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهوناً بثقة المساهمين، لذلك فقد تدخلت الحكومات، من خلال إصدار تشريعات خاصة بضرورة مراجعة الحسابات لهذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى تفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

1-1-3 الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية ، فهم أكثر الأطراف اللذين يحققون الأرباح نتيجة استثماراتهم في الأوراق المالية ، كما أنهم أكثر أطراف اللذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون و المتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع منشأة الأعمال التي تتداول أسهمهم في السوق المالية ، و لإرضاء هؤلاء المستثمرين ، نجد أن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل الحسابات منشآت الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المنشأة أو ضعفها ، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب و العرض للأوراق المالية في السوق.

1-1-4 الائتمان:

إن انتشار أسلوب تمويل قصير الأجل و لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمنشأة طالبة لهذا النوع من الائتمان ، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف و القروض و التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المنشآت ، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمنشأة طالبة لمساعدة المصارف¹

1-2 مفهوم التحليل المالي :

يعتبر تحديد نطاق مفهوم التحليل المالي خطوة مهمة لدراسة المواضيع المتعلقة باستخداماتها ذلك أن التحليل المالي كعملية مساعدة في اتخاذ القرارات قد عرف تطورا ملحوظا منذ ظهور المؤسسة كنظام إلى إن أصبحت له إغراض متعددة وأصبح يحتل أهمية بالغة في الفكر المالي للمؤسسات وهذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا الفصل

يمكن أن نعرف التحليل المالي بناء على اختلاف وجهات النظر و المنهج المتبع كما يلي:

التعريف الأول : التحليل المالي هو من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف و القوة في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء²

التعريف الثاني: التحليل المالي مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل³.

¹ يوسف بومدين، فاتح الساحل، تيسير التسيير المالي للمؤسسة، دار بلقيس، الجزائر، 2016ص.25

² خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001ص.93

³ لحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004 ص.21.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

التعريف الثالث : للدكتور هشام حبو: هو فحص للقوائم المالية و البيانات المنشورة لمؤسسة معينة عن فترة أو فترات ماضية، بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المؤسسة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال و نشاط المؤسسة على فترات مستقبلية¹.

التعريف الرابع : التحليل المالي هو تشخيص الحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة يتم من خلاله في استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمشروع و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى و ذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات²

التعريف الخامس : التحليل المالي يعرف على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقائق الوضع المالي الاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة.³

1 هشام حسن ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي ، القاهرة ،مكتبة عين الشمس ، ، 1980ص05

2 محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان،199

3 الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية، ص 05 .

المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي

1/ أهداف التحليل المالي:

يهدف التحليل المالي بالدرجة الأولى إلى تقييم المؤسسة، وذلك بالبحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة، وبصفة عامة الوصول إلى تشخيص للوضع المالي باعتبارها دعامة للتنبؤ، كما أن التحليل المالي هو حلقة الوصل بين مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة حيث يعمل كل طرف على تحقيق جملة من الأهداف تبعاً للنتائج التي يفرزها التحليل المالي:

1-1. بالنسبة للشركة: تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استعمال الموارد المتاحة لديها ، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للمؤسسة.
- تقييم مختلف قرارات الاستثمار والتمويل التي تتخذها المؤسسة .
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخلت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها .
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها .
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة .
- يعتبر التحليل المالي مصدراً للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار .
- تقييم ملاءة المؤسسة في المدى الطويل .
- معرفة قدرة المؤسسة على سداد ديونها وقدرتها على الاقتراض والأخطار المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة نتيجة لسياسة التمويل المعتمدة .
- التعرف على الوضع المالي للمؤسسة من خلال التركيز على النقاط الحساسة وذلك بالبحث عن مواطن القوة لتعزيزها، وكذا استنباط نقاط الضعف من أجل معالجتها .
- الحكم على كفاءة الإدارة من خلال تقييم أدائها وسياساتها المالية المتبعة بالإضافة إلى مساعدتها على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط و الرقابة و التنظيم .

1-1 بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:

حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للشركة حيث تهدف إلى:

- تقديم ملاحظات حول السير العام لنشاط المؤسسة في الميدان المالي .
- تقييم النتائج المالية والتي بواسطتها يتم تحديد المجاميع الخاضعة للضرائب .
- تقييم الوضعية المالية ومدى قدرة المؤسسة على تحمل الفوائد المترتبة عن القروض .
- متابعة القرارات التي تتخذها المؤسسة المتعلقة بالقروض سواء بالموافقة أو الرفض.

من أجل بلوغ هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي أن يحسن التعامل مع النتائج التي يفرزها التحليل المالي، خاصة وأن قاعدة البيانات المعتمدة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية، التي يتم إعدادها وفقاً للقواعد والمعايير المحاسبية، خاصة وأنها تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي، الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.¹

2/أهمية التحليل المالي: تتبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة القوائم المالية وتغيرات التي تطرأ على هذه عناصر في فترة زمنية محددة تساعد على تحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية ويمكن القول ان أهمية تتدرج في النقاط التالية :

- ✓ تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- ✓ الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو.
- ✓ التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة.
- ✓ المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.
- ✓ مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة .
- ✓ مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- ✓ إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.²

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي :إتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2008ص31 .

² بن مالك عمار ، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء "، مذكرة ماجستير ، الإدارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة، ، 2011ص16.

المطلب الثالث : أنواع التحليل المالي

يمكن النظر للتحليل المالي بأنها عدة أنواع تكمل بعضها بعضا وتخدم الأطراف المختلفة ذات الصلة بالمؤسسة ، وباختلاف الهدف من عملية التحليل يمكننا حصر هذه الأنواع كالاتي:

أ. من حيث الجهة القائمة بعملية التحليل المالي : ويقسم إلى نوعين:

1/ التحليل داخلي : وهو التحليل الذي تقوم بها جهات من داخل المؤسسة استجابة لانشغالات داخلية، وما يميز هذا التحليل كونه أكثر دقة من التحليل الخارجي، باعتبار المحلل الداخلي يلقي كل الامتيازات من توفير للمعلومات، إضافة إلى معرفتها الجيدة بوضعية المؤسسة.

2/ التحليل الخارجي : وهو التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، لخدمة أغراض هذه الجهات وترشيد قراراتها كالمستثمرين، البنوك... الخ ، ولكن في أغلب الأحيان نتائجه تكون أقل دقة من التحليل الداخلي نظرا لكونه غالبا ما يستند على البيانات المنشورة من طرف المؤسسة فقط، إضافة إلى كون المحلل يكون من خارج المؤسسة وبالتالي لا يلقي نفس الامتيازات التي تمنح للمحلل الداخلي .

ب. من حيث الفترة التي يغطيها التحليل المالي

وفق هذا المعيار يمكن تبويب التحليل المالي كما يلي:

1/ التحليل المالي قصير الأجل : وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، و يقيس إمكانيات المؤسسة وإنجازاتها في الأجل القصير ويساهم أيضا في التخطيط قصير الأجل، كما يركز هذا التحليل على دراسة قدرة المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية.

2/ التحليل المالي طويل الأجل : وهو التحليل الذي يغطي فترة زمنية طويلة الأجل، ويركز في دراستها على تحليل الهيكل المالية والأصول الثابتة، وكذا الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة في الأجل الطويل، بمعنى قدرة المؤسسة على دفع فوائد وأقساط الديون عند تواريخ استحقاقها، بالإضافة إلى مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح وحجم التوزيعات، وتأثيرها على أسعار الأسهم في الأسواق المالية، كما يساعد في القرارات الطويلة الأجل المتعلقة بالتوسع والتمويل¹ .

¹ مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص10

ت. من حيث المدى الذي يغطيها التحليل المالي :

ويمكن تقسيم التحليل المالي وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

1/ التحليل الشامل : ويقصد بالتحليل الشامل ذلك التحليل الشامل الذي يغطي كافة أنشطة المؤسسة خلال سنة مالية واحدة أو عدة سنوات.

2/ التحليل الجزئي: ويقصد بالتحليل الجزئي ذلك التحليل الذي يغطي جزءا من أنشطة المؤسسة خلال سنة واحدة أو عدة سنوات.

ث . من حيث هدف التحليل المالي

يمكن تبويب التحليل المالي إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف منها:

- التحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير أو الطويل.
- التحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- التحليل لتقويم الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسة.
- التحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي و مجال استخداماتها.
- تحليل المحافظ الاستثمارية .¹

ج. من حيث مستوى التحليل

وهناك ثلاث مستويات يمكن أن يكون التحليل في ظلها:

- 1/ على مستوى المؤسسة :** حيث يقوم المحلل المالي ضمن هذا التحليل بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة فقط، وتعتمد عملية التحليل على إستعمال أساليب وأدوات التحليل المختلفة، ولا يتم الأخذ بعين الإعتبار المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة وهذا ما يعيبه كونها يعتبر المؤسسة كنظام مغلق، غير أن المؤسسة تؤثر وتتأثر بمحيطها ولا يمكنها أن تنعزل عن بيئتها التي هي جزء منها.
- 2/ على مستوى القطاع :** وهو التحليل المالي الذي تتم فيه دراسة المؤسسة ضمن القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ويكون ذلك بمقارنة نتائج تحليل المؤسسة مع مؤسسات أخرى تماثلها في الحجم والنشاط ، أو مقارنتها بالمعايير الخاصة بالقطاع الذي تنشط فيه، وبالتالي الحكم على أداء المؤسسة وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، وتبرز أهمية هذا التحليل في ظل المنافسة وحاجة المستثمرين للمفاضلة بين المؤسسات.

1 وليد ناجي الحياي،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1996 ص20.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

3/ على المستوى العام : وهو تحليل أشمل من النوعين السابقين، حيث يقوم بدراسة المؤسسة وكذا القطاع الذي تنتمي إليها في ظل الظروف الاقتصادية العامة في البلد، وظهرت أهمية هذا التحليل بسبب إنتشار المؤسسات المتعددة الجنسيات وتحرر حركة التجارة العالمية، وما ينتج عن ذلك من تأثير الدول بالمنافسة الخارجية وبعض السياسات الدولية¹

ح . من حيث البعد الزمني :

ويمكن تقسيم التحليل المالي إنطلاقاً من البعد الزمني لعملية التحليل إلى نوعين:

1/ (التحليل الرأسي) العمودي : وهو عبارة عن تحليل يقوم بدراسة العلاقات الكمية القائمة بين عناصر القائمة الواحدة، والجانب الذي ينتمي إليه كل عنصر من عناصر القائمة موضوع التحليل بتاريخ معين، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموعة جزئية منها.

2/ (التحليل الأفقي) تحليل الاتجاه : ويشمل هذا التحليل دراسة الإتجاه الذي يتخذه كل عنصر من بنود القوائم المالية، أو نسبة مالية معينة سواء كان ذلك بالزيادة أو بالنقصان خلال فترة تتجاوز السنة، ويتم تحديد هذه المدة حسب رغبة القائمين بعملية التحليل، و يوصف بأنها تحليل ديناميكي لأنها يبين التغيرات التي حدثت خلال فترة التحليل ، كما أنها يساعد على تحقيق مايلي :

- معرفة سلوك النسب قيد التحليل، وكذا متابعة بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عبر الزمن .

- تقييم إمكانات المؤسسة و تتبع نشاطها في ضوء هذا السلوك، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع الأسباب المؤدية إلى هذه التغيرات .

- تقييم الوضع المستقبلي .

- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة، وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة .²

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري و تطبيقي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ، 2009ص76.

² محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ، 2008ص90.

خ. من حيث إطار التحليل : ويمكن تقسيم التحليل المالي من حيث إطار التحليل إلى نوعين:
1/ التحليل المالي للمؤسسات : والهدف من هذا النوع من التحليل هو مساعدة المستثمرين والإدارة والأطراف الأخرى في تقييم مختلف الأنشطة، وتقييم قرارات الاستثمار والتمويل وكل القرارات الأخرى ذات الأثر المالي على وضع المؤسسة.

2/ تحليل الأوراق المالية : إن التحليل المالي للأوراق المالية له أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للأطراف المتعاملة في البورصة، حيث يعتبر بالنسبة للمستثمرين ومديري محافظ الأوراق المالية أداة مهمة لتقييم البدائل الاستثمارية المتاحة، مما يساعدهم في إتخاذ القرارات المناسبة.¹

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

من مجالات التحليل المالي تتمثل فيما يلي :

- **التخطيط المالي:** تستند عملية التخطيط المالي من منظومة المعلومات المالية الدقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة وهذه المنظومة من المعلومات المالية مدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.
- **التحليل الائتماني:** يهدف هذا التحليل إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقرض (المدين) .و بالتالي الذي يقوم بهذا التحليل هو المقرض فيقوم بتقييمه وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.
- **التحليل الاستثماري:** يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، وتكمن هذه الأهمية لجمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها
- **تحليل الاندماج والشراء :** ينتج عن هذا التحليل من (الاندماج والشراء) تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو احدهما

¹ مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الرياض السعودية، 2006.

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

- تحليل تقييم الأداء: هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، مثل الإدارة، والمستثمرين والمقرضين وتعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية هذا لتحقيق الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها.¹

المطلب الثاني : الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية ووضعيته خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهمة به في:

1/ الأطراف الداخلية ونذكر أهمها:

1-1 إدارة المؤسسة:

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل

1-2 العاملون بالمؤسسة

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له اثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل

1-3 المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.²

¹ هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ، 2000 ص 159 - 160

² لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة،

2/ الأطراف الخارجية : وهم:

1-2 الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدار إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع لوفاء بالقروض عندما يحين أجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر سنة فيهتم المقرض التأكد من إمكانية سداه لهذا الالتزام في الأجل الطويل

2-2 الموردون:

يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعنى دراسة وتحليل مديونيته في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمهم مثلا : التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

3-2 العملاء:

يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسه، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لما تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان.

4-2 الهيئات الرقابية:

تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي كأداة فعالة باعتباره وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء والمساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادي.

5- مصلحة الضرائب :

تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول المتعلقة على المعلومات بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع .1

المطلب الثالث: نتائج التحليل المالي

إن نتائج التحليل تتخذ على أساسها القرارات من مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ونجد من بين هذه النتائج :

- ❖ تحديد نسبة كفاءة استعمال الموارد المالية بالمؤسسة باستعمال مفهوم المردودية.
- ❖ تعيين مركز مالي للمؤسسة ودرجة استقلاليتها .
- ❖ تحديد مدى تطور وتحسن الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية تسديد ديونها .
- ❖ تحديد مدى تحقيق المؤسسة لتوازنات المالية المطلوبة .
- ❖ تقديم حكم على سياسة المالية ومدى تحقيقها ومدى فعاليتها وبالتالي الحكم على كفاءة المديرية والمسؤولين.

إضافة إلى ما سبق فإنه بعد إجراء الفحص التدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة تستخلص نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة .

1/ نتائج التحليل الداخلي:

- ❖ إعطاء حكم على تسيير المالي للفترة تحت التحليل.
- ❖ اطلاع على مدى صلاحية سياسة المالية و الإنتاجية والتموينية والتوزيعية للفترة تحت التحليل.
- ❖ تحقق من مركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي تتعرض لها بواسطة المديونية .
- ❖ إعطاء إحكام على مدى تطبيق توازنات المالية في مؤسسة وعلى المر دودية فيها.
- ❖ اتخاذ القرار حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال .
- ❖ وضح برامج الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة .

¹ صادق الحسنى، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان ، 1998 ص 128 .

2/ نتائج التحليل الخارجي :

- ❖ ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي .
- ❖ تقييم نتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاصة بالضريبة .
- ❖ تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج قروض .
- ❖ مقارنة الوضعية المالية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع ¹.

المبحث الثالث: مقومات ومنهجية ومعايير التحليل المالي

المطلب الأول : مقومات التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة ، لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها فإذا ما اعتبرنا أن الهدف النهائي للمحلل المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة هي أقرب ما تكون إلى الحقيقة، فيجب إذن توفير مقومات نجاحه في تحقيق هذا الهدف، وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق به نفسه، ومنها ما يتعلق بمنهج أو أساليب و أدوات التحليل التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها. بناء على ما سبق يمكن حصر المقومات الأساسية للتحليل المالي فيما يلي:

- أن تتمتع المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو
- أن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية ، الموثوقية من جهة والملائمة من جهة أخرى.
- أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجا علميا يتناسب مع أهداف عملية التحليل كما يجب عليه أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائمة للأهداف التي يسعى إليها.
- ولكي يحقق المحلل المالي المتطلبات والشروط المقصودة هنا عليه مراعاة ما يلي :
- أن تتوفر لديه خلفية عامة عن المؤسسة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها، وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- أن يبرز الفروض التي يبني عليها عملية التحليل وكذلك المتغيرات الكمية والنوعية التي ترتبط

¹ ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي الجزء الاول) دار المحمدية الجزائر - 1999 - ص 14

بالمشكلة محل الدراسة.

- أن لا يقف المحلل المالي عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المؤسسة بل لا بد من السعي إلى تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.¹

المطلب الثاني : منهجية التحليل المالي

يعتمد المحلل في قيامه بعملية التحليل على مجموعة من الخطوات المتتابعة التي تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل، وهي تبدأ بتحديد الهدف أو الغرض من التحليل وتنتهي بوضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل، وفيما يلي الخطوات اللازمة لعملية التحليل:²

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: يبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل للتعرف عليها، ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من تركيز جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة .

2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية : يقوم المحلل المالي باستعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كان يسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل والتعرف على الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن الاتجاه العام للأداء

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: إذا كان الهدف هو تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة، وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في أداء المؤسسة مثل المبيعات أو الإنتاج.

4- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج بأسرع وقت. هذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي للشخص الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار درايته بالأساليب المختلفة لعملية التحليل.

¹ محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، ط1 عمان: دار وائل للنشر، 2000 ص 4 - 6

² أيمن الشنطي، عامر الشقر، الإدارة وتحليل المالي، دار البداية، عمان، ، ص 176 178

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي

- 5 - استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب تعتبر هذه الخطوة الأصعب و الأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام من حقائق. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا أن التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات التحليلية المناسب ستقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.
- 6 - اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج، ولا مانع من استعمال أكثر من معيار إذا استدعى الأمر ذلك.
- 7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.
- 8 - تحديد أسباب الانحراف وتحليلها.
- 9 - وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.
- ومن النادر جدا أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات. وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كليا.
- وعند كتابة المحلل لتقريره، عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما يجب عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يميز التقرير بشكل واضح بين تفسيرات وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته هذا ومن المناسب أن يضمن المحلل تقريره البنود التالية:
- معلومات عن خلفية المؤسسة موضوع التحليل والصناعة التي تنتمي إليها والمحيط الاقتصادي الذي تعمل فيه.
- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.
- تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية منها والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.
- الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي قام به¹

¹ ايمن الشنطي، عامر شقر، المرجع السابق 176 178

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي وخصائصه:

إن احتساب النسب المالية وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفردها سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج ومقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو من عدمها ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها .

وحتى يكون المعيار مقبولاً أو له معنى لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية:

- 1- أن يتصف المعيار بالواقعية: أي بإمكانية تنفيذه، لا بالمثالية فيتعذر تحقيقه، ولا يتصف بالتواضع فيمكن الوصول إليه بسهولة.
- 2- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي: وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات إذا دعت الحاجة إلى ذلك. بعد إجراء الدراسات اللازمة.
- 3- أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح: وسهولة التركيب وأن لا يحتمل أكثر من معنى.¹

¹ مفلح محمد عقل ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الأولى دار اجنادين للنشر والتوزيع السعودية 2006 ص242

خلاصة الفصل الأول :

من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل تبين لنا أن التحليل المالي يعتبر تقنية من التقنيات الحديثة التي تؤدي ضمن الوظيفة المالية ، كما إنها أداة مراقبة التسيير ووسيلة للتخطيط المالي وتشخيص للوضع المالي للمؤسسة ، من أهم الوسائل التي يتم من خلالها تحليل القوائم المالية لأي مؤسسة وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها عن طريق تحليل كمي وكيفي لبياناتها. حيث تطرقنا بشكل عام حول التحليل المالي وقمنا بتوضيح الأهداف والأهمية بالإضافة إلى المنهجية التي يتبعها المحلل في عملية التحليل ومصادر المعلومات التي يتحصل عليها ثم عرضنا مقومات التحليل المالي وأنواعه والأطراف المستفيدة منه ، وكل هذا تما تركيز عليه في هذا الفصل.

الفصل الثاني:

أساليب التحليل المالي

تمهيد:

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لأبد علينا من دراسة الأساليب التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي . حيث تعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج من أهم الوثائق التي يعتمد عليها المحلل حتى يتسنى له تحديد المؤشرات التي تساعده في تحليل المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في رأس المال العامل ، واحتياجات رأس المال العامل ، الخزينة كما يتسنى له من خلال هذه الوثائق تحديد الوثائق تحديد المؤشرات التي تساعده في تحليل النسب المالي وتنص هذه الأخيرة على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية بهدف إعطاء دلالات ذات مغزى وأهمية من أجل تشخيص ومعرفة وضعية المؤسسة من الناحية المالية وذلك من خلال هذا الفصل :

المبحث الأول : التحليل بواسطة القوائم المالية

المبحث الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية

المبحث الثالث : التحليل بواسطة التوازنات المالية

المبحث الأول : التحليل بواسطة القوائم المالية .

تقوم كل المؤسسات بأعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة التي تغطيها، وتنتهي العمليات المحاسبية بقوائم مالية رئيسية تحدد المركز المالي للمؤسسة ومن بين هذه القوائم:

❖ الميزانية

❖ جدول حسابات النتائج

المطلب الأول : الميزانية المالية

التعريف الأول: هي مرآة تعكس الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من خلال ما تحويه من أصول وخصوم، ويتعبّر آخر فإن الميزانية العامة ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة معينة بعبارة مختصرة الميزانية هي جرد لعناصر ذمة المؤسسة.¹

التعريف الثاني : يمكن تعريف الميزانية المالية على أنها "جدول يتضمن جانبين جانب الأصول وجانب الخصوم ، وترتب الأصول حسب درجة السيولة ومبدأ سنوية وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ سنوية الخصوم .²

من خلال هذه التعريف يمكن القول إن الميزانية المالية هي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة فهي بمثابة المرآة العاكسة تبين مالها من موجودات وممتلكات (استخدامات) وتسمى جانب الأصول ، وما عليها من مطلوبات (موارد) وتسمى بالخصوم من قبل المالك والغير لهذا أيضا تسمى المركز المالي .

¹ حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004ص.174

² بوعلام بوشاشي ، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر، الجزائر ، 1998 ص99.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

عناصر الميزانية المحاسبية و ترتيبها:

تتكون الميزانية من شقين، شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول، وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم¹.

أ - الأصول وترتيبها: تتمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي حسب المدة التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة .
وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فان جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

الاستثمارات :

وتتمثل في الممتلكات والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض العملية الإنتاجية، ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية، الأراضي، تجهيزات لإنتاج...الخ، وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة

المخزونات :

وهي تتضمن الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال .وهي تضم المواد الأولية، البضائع، منتجات قيد التنفيذ، منتجات تامة الصنع، فضلات ومهملات ...الخ.

المدينون :

وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير وبالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي:

- الاستثمارات.
- قيم الاستغلال.
- قيم جاهزة.

¹ - BERNARD COLSSE, *Gestion financière de l'entreprise*, 3ème Edition, P. U. F, 1993, p. 63.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

ب - الخصوم وترتيبها : تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تنعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطياتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر ، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل.

وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:

- الأموال الخاصة.
- الديون طويلة الأجل.
- الديون قصيرة الأجل.

والجدول التالي يوضح مختلف عناصر الميزانية المحاسبية، وترتيبها حسب درجة السيولة والاستحقاقية.¹

¹ -Ibid, p63

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

الجدول رقم 01 : جدول الميزانية العامة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>* الأموال الدائمة</u> <u>الأموال الخاصة</u> رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونات الأعباء والخسائر <u>ديون طويلة الأجل</u> ديون الاستثمارات قروض مصرفية		<u>* الأصول الثابتة</u> <u>القيم الثابتة</u> الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة <u>قيم ثابتة أخرى</u> مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	* ديون قصيرة الأجل		<u>* الأصول المتداولة</u> <u>قيم الاستغلال</u> بضائع مواد ولوازم منتجات (تامة ونص تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق</u> تسبيقات زبائن أوراق القبض <u>القيم الجاهزة</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر : ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

الميزانية المالية المختصرة:

الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية تقييم التجانس بين عناصر كل مجموعة. (1)

الجدول رقم 02: الميزانية المالية المختصرة

المبالغ	%	الخصوم	%	المبالغ	الأصول
		الأموال الدائمة			الأصول الثابتة
		الأموال الخاصة			الأصول المتداولة
		الديون طويلة الأجل			قيم الاستغلال
		الديون قصيرة الأجل			القيم القابلة للتحويل
					القيم الجاهزة
100%		المجموع	100%		المجموع

المصدر : ناصري دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(1) : محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 10

المطلب الثاني : جدول حسابات النتائج

تعريف الأول : هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتعم للميزانية المحاسبية، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية. فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس أموال، فالإنتاج تطرح منه. استهلاكاته (أعباءه) وفي الأخير نتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون (ربحا أو خسارة).¹

التعريف الثاني : حسابات النتائج هو جدول بياني يلخص الأعباء و الإيرادات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب و يبرز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح أو خسارة.

العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج :

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج فيما يلي :

أعباء الدورة : وتشمل كل المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي للمؤسسة اي استهلاك البضائع والسلع خلال دورة الإنتاج مختلف المصاريف المرتبطة بالنشاط من ضرائب ورسوم ، مصاريف المستخدمين ... الخ . كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير العادي للمؤسسة ، مثل حقوق على الزبائن الغير القابلة للتحصيل أو الأعباء المحملة الناتجة من الدورات السابقة ... الخ.

نواتج الدورة وتشمل مايلي : نواتج دورة الاستغلال مبيعات (البضائع الخدمات ، المواد ، المنتجات التامة ...).

نواتج خارج دورة الاستغلال : وهي منتجات استثنائية تتكون من عمليات التسيير خلال الدورة او الدورات السابقة²

¹ مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 ص 24 - 25

² ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص75.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

الجدول رقم 03 : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

أرصدة الدورة المالية السابقة	أرصدة الدورة المالية الحالية	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال تغير في المخزون الإنتاج الثابت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم
			4- الفائض إجمالي للاستغلال
			المنتجات العملية الأعباء العملية مخصصات الاهتلاكات خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

			7-النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها الضرائب المؤجلة مجموع منتجات الانشطة العادية مجموع الاعباء الانشطة العادية
			9- نتيجة غير عادية
			10-النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركاء موضوع المعادلة
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			ومنها حصة ذوي الاقلية (1)
			حصة المجمع (1)

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره، ص 121

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

الجدول رقم 04 : جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

أرصدة الدورة السابقة	أرصدة الدورة الحالية	ملاحظة	البيانات
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات منتجات المالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء الغير العادية المنتجات الغير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر: النظام المحاسبي المالي ، مرجع سبق ذكره، ص121

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

المبحث الثاني : التحليل بواسطة النسب المالية

المطلب الأول : تعريف النسب المالية وأهميتها

تعرف بأنها علاقة تربط بين متغيرين أو بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد توجد البنود التي ، تدخل في اشتقاق النسب المالية علي القائمة المالية نفسها، كما تتواجد هذه البنود في قائمتين ماليتين. كما يعرف بأنها علاقة بين متغيرين احدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام، وللعلاقة دلالاتها لتكون أكثر فائدة لاستخدام كل عنصر من عناصر المتغيرات الداخلة في تركيبها.

قد ذكر أن النسب المالية أو المؤشرات المالية علاقات بين بنود الميزانية بعضها ببعض، أو بين بعض بنود الميزانية وبين بعض بنود حساب الأرباح والخسائر بهدف الكشف عن مناطق الضعف والقوة في النواحي المالية للمنشأة، وهو مهم لأصحاب رأس المال والمقرضون والمحللون كما عرفت النسب المالية بأنها علاقة بين بندين أو رقمين، وناتج هذه المقارنة لا قيمة له، إلا إذا قورن بنسبة أخرى تعرف بالنسبة لمرجعية وعلي ضوء المقارنة يفهم تقويم الأداء.¹

يري الباحث أن النسب المالية هي عبارة عن إحدى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي ، التي تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها، والحصول علي مؤشرات من النسب المالية التي توضح العلاقة بين الأرقام المجردة التي يصعب فهمها إلا بالنسب المالية، فهي أداة مهمة تساعد الإدارة في وضع خططها المستقبلية وسياساتها، ويتم الحصول علي النسب المالية من أرقام الميزانيات وقائمة الدخل للمنشآت، فالنسب المالية توضح العلاقة التي تربط بين هذه الأرقام، والخاصة بالحصول علي مؤشرات تساعد في تقويم أداء المنشأة، كم أن لها القدرة علي إعطاء مقارنة مهمة ومفيدة، لأن الرقم مطلق يعطي مؤشرات أو نتائج لأنه غامض ومبهم إلا إذا تم مقارنته مع بيانات أخرى.²

¹ مؤيد راضي حنفر، (تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2006 ص 26.

² محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1997 ص 37.

2/ أهمية النسب المالية:

إن القصور الذي صاحب القوائم المالية في إعطاء فكرة عامة عن الأداء المالي، وعجزها عن مدتها الإدارة بمعلومات تساعد في التخطيط، كان أهم الأسباب لظهور النسب المالية، حيث أن استخدام النسب المالية في المنشآت يعطي معلومات واضحة عن أدائها، والحكم علي أداء هذه المنظمات، كما تقوم النسب المالية بعملية الرقابة المالية علي الأداء المالي للمنشأة، ومعرفة نقاط القوة والضعف ومعرفة الانحرافات أسبابها والمسؤول عن تقليل آثارها.

كما تبرز أهمية النسب المالية في كونها أداة مهمة في التحليل المالي وهي أصبحت من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للشركات، وحتى توفر أهم المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشآت في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم، وبدون النسب لا يمكن إجراء أي مقارنة بين الفترات لأن الأرقام بدون تفسير لا يمكن الاستفادة منها، في الوقوف علي مراكز القوة والضعف للمنشآت واكتشاف الانحرافات وتحديد أسبابها ومن المسؤول عنها، مع إجراء التصحيحات اللازمة لها قبل تفاقم الأمر¹.

هنالك مجموعة من الأهداف للنسب المالية أهمها:

- المساعدة في التخطيط عن طريق التنبؤ بالأحداث المستقبلية من خلال دراسة اتجاهات النسب.

- المساعدة في تقييم الأداء.

- دراسة المقدرة الكسبية للمشروع وتنوع الهيكل التمويلي.

- تحديد نقاط الضعف والقوة واقتراح سبل العلاج.

حتى يتم تحقيق الاستفادة من النسب المالية والمؤشرات هنالك شروط يجب توفرها وهي:

- وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة حتى يكون لها مدلولها.

- أن تكون البيانات المحاسبية تم تسجيلها وتصنيفها وتحليلها وفقاً للقواعد المحاسبية، حتى يتم

المقارنة بين الفترات المختلفة.

- لا يمكن الاعتماد علي نسبة واحدة في التحليل المالي ويجب ربطها بنسب أخرى.

¹ المرجع السابق ذكره - محمد مطر ص 40

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

- لا بد أن يكون هنالك ارتباط وثيق بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة.

- لا بد أن هناك معيار سليم لقياس النسبة¹.

تقوم فكرة التحليل المالي باستخدام النسب المالية لإيجاد علاقة كمية بين بنود المركز المالي، وعلاقة آخر بين بنود قائمة الدخل، وعلاقة ثالثة بين بنود قائمة المركز المالي والدخل في تواريخ معينة وفي اتجاهات مختلفة علي مدي الزمن ، بطريقة مختصرة تعطي مؤشرات ذات دلالة ومعني عن حقيقة الموقف المالي للمنشأة موضوع التحليل.

النسب المالية وسيلة مهمة لإدارة المنشأة لمعرفة نقاط الضعف معالجتها ، ونقاط القوة والعمل علي تطويرها ومعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشأة، ومعرفة أسبابها والمسئول عنها والعمل على معالجتها، حتى لا تؤدي إلي خسائر، وأنها تعتبر من المؤشرات التي تعتمد عليها الإدارة في تقويم الأداء وإجراء المقارنة بين الفترات المختلفة ، والتي تحقق النسب المالية الغرض منها لا بد أن تكون البيانات معدة وفقاً لقواعد وأسس النظم، وأن يكون هنالك معيار سليم لقياس النسبة هنالك مجالات لاستخدام النسب المالية:

1. استخدام النسب المالية في مجال التخطيط المالي للعمليات.

2. استخدام النسب المالية في مجال التخطيط للموازنة الرأسمالي .

المطلب الثاني: أهداف وحدود استخدام النسب في التحليل

1/ أهداف التحليل بالنسب المالية²:

يؤدي التحليل بالنسب المالية إلى تحقيق عدة أهداف :

- ❖ إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشروعات المتجانسة .
- ❖ توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر العنف .
- ❖ مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمشروع .
- ❖ تخطيط أداء الوحدة الاقتصادية في المستقبل .
- ❖ مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بإعمالها بفعالية .

¹ عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة ، 2 دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص157

² محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى ، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الاعمال) الدار الجامعية ، مصر 2005 ص 46.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

2/ حدود استخدام النسب المالية:

تنقسم الانتقادات التي توجه عادة إلى استخدام النسب المالية في التحليل المالي إلى كل من الانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية التي تشتق منها هذه النسب و الانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب ذاتها.

بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية فنتلخص فيما يلي :

1. تشتق النسب المالية من قوائم مالية تعد عادة في نهاية السنة المالية للمنشأة و بذلك فإنها لا تعبر عن التغيرات التي طرأت على المنشأة خلال سنة مالية ، و إنما تقتصر على بيان المركز المالي لها في لحظة سكون فإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة الطبيعة الديناميكية لنشاط المنشأة و حقيقة كونه نشاطا مستمرا ، لذا يصبح من الصعب الاعتماد على هذه النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

2. تضفي الأسس و المبادئ و الفروض التي تعد بموجبها المعلومات المحاسبية ما يعرف بسمه التحكمية على الأرقام الظاهرة في تلك البيانات ، فمبدأ التكلفة التاريخية يمهل التغيرات في الأسعار أي التقلبات السعرية التي تحدث على قيم الموجودات والمطلوبات ، و لذلك أثر سلبي خاصة في فترات التضخم الاقتصادي . و كذلك فرض القياس النقدي يحصر البيانات التي تسجل في السجلات المحاسبية في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية ، علما أن المعلومات الوصفية غير المسجلة قد تكون على قدر كبير من الأهمية لعملية التحليل المالي.

3. كذلك فإن اختلاف أساليب القياس و الإفصاح لبندود القوائم المالية من منشأة إلى أخرى ، يحد من فعالية استخدام النسب المالية في المقارنة بين المنشآت . كما أن إجراء تغيير في السياسات المحاسبية في المتبعة يوفر الفرصة لتحسين ربحية المنشأة و مركزها المالي ، مما يقلل من مصداقية النسب المالية تقييم أداء المنشأة.

المطلب الثالث: أسس وأنواع التحليل المالي بواسطة النسب

1/ أسس التحليل المالي بواسطة النسب

- هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب وتتمثل هذه الأسس 1:
1. **تحديد الهدف من عملية التحليل بوضوح:** لا بد على المحلل المالي أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه من عملية التحليل، وتحديد الهدف بدقة يساعد على فهم المحلل لطبيعة عمله، واختياره للتسلسل المنطقي والصحيح لعملية التحليل.
 2. **تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل:** يجب على المحلل المالي ان يستند الى الهدف المراد تحقيقه من اجل تحديد مصادر البيانات التي يستعين بها وقوائم المشمولة، وتحديد الفترة المالية الخاضعة لعملية التحليل
 3. **تحديد الحد الأقصى والأدنى المقبول لكل نسبة:** تعد النتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما تمثله من عناصر ونشاطات المؤسسة، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة على مستوى جيد في جميع الأحوال لذلك لا بد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة، ومتى تكون غير مقبولة.
 4. **وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة:** يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المؤسسة وبالتالي معرفة وضع المؤسسة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب الخاصة بالمؤسسة بالمقارنة مع النسب المعيارية الموضوعية.
 5. **اختيار النسب التي تحقق الهدف من التحليل:** تتجاوز عدد النسب التي يمكن تركيبها وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به.
 6. **تركيب النسب الإضافية بطريقة منطقية:** عندما تكون هناك الحاجة إلى تركيب النسب لها وظائف خاصة بهدف التحليل فإن هناك أسساً تؤخذ بعين الاعتبار عند تركيبها تتمثل في :

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

أ) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى إيجاد علاقة وظيفية بين نشاطين في المؤسسة مثل علاقة صافي الربح مع المبيعات.

ب) يجب أن تؤدي النسب المركبة إلى تقييم وتحليل العلاقة بين النشاطات مع بعض المؤشرات الاقتصادية.

ج) يجب إن تركيب النسب بطريقة تعمل على تحقيق أهداف محددة مثل الدخل إلى حقوق المساهمين بهدف إظهار كفاءة عمليات المؤسسة في تحقيق عائد على أموال مساهميها.

7. تحديد المعنى الصحيح و التفسير الواقعي لما تعنيه كل نسبة والدلائل والمؤشرات التي تشير إليها تلك النسب

2/ أنواع النسب المالية :

1/ نسب التوازن الهيكلي

هي عبارة عن مجموعة النسب المالية التي تستعمل لغرض تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك لتقدير توازنها. أي هي تقدم صورة واضحة عن هيكله الميزانية في المؤسسة في زمن معين. فهي تبين العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم، وعموماً يمكن استخراجها من الميزانية المختصرة. وحسب عناصر الميزانية يمكننا استنتاج نوعين من النسب الهيكلية المثلثة في مايلي¹.

1-1 نسب هيكلية الأصول:

هذه النسب توضح بشكل جيد وزن كل عنصر من عناصر الأصول بالنسبة لمجموع الأصول ونستخلص مايلي:

- نسبة الأصول الثابتة = (إجمالي الأصول الثابتة / مجموع الأصول) $\times 100$
- نسبة الأصول المتداولة = (إجمالي الأصول المتداولة / مجموع الأصول) $\times 100$
- نسبة القيم القابلة للتحقيق = (إجمالي القيم القابلة للتحقيق / مجموع الأصول) $\times 100$
- نسبة القيم الجاهزة = (إجمالي القيم الجاهزة / مجموع الأصول) $\times 100$

¹ Pierre Canson, "la gestion financière de l'entreprise", édition ,dunod, Paris ,France ,5ème édition ,1997, p 182

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

إن هذه النسب تسمح لنا بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها موجودات المؤسسة، كما تمنح لنا صورة عن إمكانية المؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تتماشى والهيكله المثلى

1-2 نسب هيكله الخصوم:

تتمثل هذه النسب المصادر التي استعملتها المؤسسة من أجل تمويل استخداماتها خلال فترة معينة أو تبين وزن كل طرف من الأطراف المكونة للخصوم ويمكن تلخيصها فيما يلي :

$$\bullet \text{ نسبة الأموال الخاصة} = (\text{إجمالي الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة الديون طويلة الأجل} = (\text{إجمالي الديون طويلة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة الديون قصيرة الأجل} = (\text{إجمالي الديون قصيرة الأجل} / \text{مجموع الخصوم}) \times 100$$

2/ نسب التمويل :

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها:¹

1-2 نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ومن الأفضل أن تكون النسبة أكبر من الواحد الصحيح وهذا ما يسمح للمؤسسة بممارسة نشاطها بكل ارتياح لأنه تحقق هامش أمان يتمثل في رأس المال العامل الصافي. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

¹ حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.194

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

وتأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية :

❖ إذا كانت نسبة التمويل الدائم < 1 هامش أمان (فائض)، فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة

❖ إذا كانت نسبة التمويل الدائم > 1 عجز، فإن رأس المال العامل يكون سالباً

وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة عن طريق القروض القصيرة الأجل.

❖ إذا كانت نسبة التمويل الدائم $= 1$ فهذا يعني بأن رأس المال العامل معدوم، التوازن المالي الأدنى.

2-2 نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول الثابتة}) \times 100$$

وتأخذ هذه النسبة الوضعيات التالية:

❖ إذا كانت نسبة التمويل الخاص $= 1$ فهذا يعني بأن رأس المال الخاص معدوم

و أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة و أن الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.

❖ إذا كانت نسبة التمويل الخاص < 1 كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت

بتمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك. أي تزيد الأموال الخاصة عن الأصول الثابتة.

❖ إذا كانت نسبة التمويل الخاص > 1 تلجأ إلى العالم الخارجي (غير مستقرة).

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

2-3 نسبة قابلية السداد (الوفاء بالدين):

تسمح لنا هذه النسبة بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها فكلما كانت منخفضة عن 0.5 أو مرتفعة عن 2 كلما كان الضمان أكبر لديون الغير، وبالتالي حظ أوفر في إمكانية الحصول على القروض وإذا تجاوزت هذه النسبة 1 في الوضعية الأولى فهنا المؤسسة في الوضعية خطيرة بحيث إذا فاقت ديونها لمجموع أصولها (وضعية الإفلاس). وتحسب وفق العلاقتين :

$$\bullet \text{ نسبة قابلية السداد} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\% > 0.5$$

$$\bullet \text{ نسبة قابلية السداد} = (\text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الديون}) \times 100\% < 0.2$$

2-4 نسبة الاستقلالية المالية :

هذه النسبة توضح لنا درجة استقلالية المؤسسة عن العالم الخارجي أو مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة مقارنة بالأموال الأجنبية، وإذا اعتمدنا على النسبة الأولى فالمجالين (1 و 2) الذي يعبر عن الوضعية المثالية للمؤسسة أما إذا كانت النسبة أكبر من 2 فهذا يدل على أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون 2 أو أكثر من ذلك وهذه الوضعية تجعل للمؤسسة قدرة كبيرة على التسديد والاقتراض وتكون أكثر استقلالية أما إذا كانت النسبة أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا إذا قامت من بتقديم ضمانات أخرى إذا هي غير مستقلة مالياً.

$$\bullet \text{ نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\% \geq 2$$

$$\bullet \text{ نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الديون}) \times 100\% \leq 0.35$$

3/ نسب السيولة:

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.¹

يمكن تعريف السيولة على أنها "مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون أن تتعرض لأي مشكلة مالية"². وتهدف مجموعة النسب في هذه المجموعة إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير ويتم ذلك بقياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية. وتسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل لذلك يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تناسب موضوع التحليل شريطة أن تكون قليلة العدد ومستقلة بعضها عن البعض الآخر، ويقع ضمن هذه النسب ما يلي.:

3-1 نسبة سيولة الأصل :

من خلال هذه النسبة يمكن مقارنة الأصول المتداولة مع مجموع الميزانية وهي تبين مدى سيول الأصول المتداولة في المؤسسة ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار عند تفسير هذه النسبة بتفريق بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية والمعياري النمطي لها 1/2 (0.5) وتحسب كما يلي :

$$\bullet \text{ نسبة سيولة الأصل} = (\text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الميزانية}) \times 100$$

❖ إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و

تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية).

❖ إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني

ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية

المؤسسة (مؤسسة صناعية).

¹ -محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

² منير شاكر محمد، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 71-72

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

3-2 نسبة السيولة السريعة :

تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية وشبه النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسبيل مجوداتها من البضاعة. وتعتبر هذه النسبة مقياساً أكثر تحفظاً للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة¹ ولأنها تستثني المدفوعات مقدما والمخزون السلعي لأنه الأكثر تعرضاً للانخفاض في قيمته وأكثر احتياجاً للوقت للتحويل على نقدية ويمكن احتساب هذه النسبة كما يلي:²

- نسبة السيولة السريعة = [(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) / د.ق.أ.]
- نسبة السيولة السريعة = [(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) / د.ق.أ.] $100 \times$

3-3 نسبة السيولة العامة :

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية متطلبات الدائنين القصيرة الأجل وتعتبر مؤشر على المدى الذي تستطيع فيه المؤسسة دفع التزاماتها، المتداولة بواسطة السيولة النقدية المتوفرة لديها وتقاس بالعلاقة التالية:³

- نسبة السيولة العامة = (الأصول المتداولة / د.ق.أ.) $100 \times$

وتأخذ الوضعيات التالية:

- نسبة السيولة العامة $1 =$ تعبر عن وضعية التوازن المالي الأدنى.
- نسبة السيولة العامة $1 <$ تعبر عن قدرة المؤسسة على التسديد من جهة وإمكانية الحصول على قروض من جهة أخرى.
- نسبة السيولة العامة $1 >$ هذه الوضعية غير مقبولة وهي خطيرة وسيئة على المؤسسة بسبب اختلال هيكلها المالي ولتقديم حل لهذه الوضعية يجب على المؤسسة أن تتخذ

¹ -مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص.314

² -عليان الشريف، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 192

³ - فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، رام الله، فلسطين، 2008 ص.35

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

ما يلي: إما بزيادة ديون طويلة الأجل أو فتح رأسمالها للاكتتاب أي رفع قيمة الأموال الخاصة ويمكن في حالات استثنائية التنازل عن جزء من أصولها الثابتة.

4/ نسبة السيولة المختصرة :

تبين هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة وهي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال¹. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة السيولة المختصرة} = \frac{(\text{ق.ت.} + \text{ق.ج.}) / \text{د.ق.أ.}}{100} \times 0.33 \geq \% \\ 0.25 \geq$$

5/ نسبة السيولة الجاهزة (الآنية):

تعتبر هذه نسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق². ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{(\text{ق.ج.} / \text{د.ق.أ.})}{100} \times 0.2 \geq \% \geq 0.3$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:

- تراجع نشاط المؤسسة .
- نقص تجديد الاستثمارات.
- فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة .

¹ -مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص. 47

6/ نسب النشاط (الدوران):

تتم هذه النسب بتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الأصول ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الأصول. وتتضمن هذه النسب ما يلي:¹

6-1 نسبة دوران المخزون: تبين هذه النسبة مدى حسن وكفاءة إدارة المؤسسة في إدارة المخزون أي عدد المرات التي يتم فيها بيع المخزون خلال السنة وتحتسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:²

$$\bullet \text{ معدل دوران المخزون} = (\text{مخزون المواد الأولية} / \text{مخزون 1- مخزون 2} + \text{مشتريات المواد الأولية}) \times 360$$

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري

6-2 نسبة دوران الزبائن: وهي تلك المدة الوسيطة الممنوحة للعملاء من طرف المؤسسة لتسديد ما عليهم من ديون وترسب من خلال العلاقة التالية:³

$$\bullet \text{ نسبة دوران الزبائن} = [(\text{العملاء} + \text{أوراق القبض} - \text{تسبيقات العملاء}) / \text{رقم الأعمال}] \times 360$$

يعكس الارتفاع في قيمة هذا المعدل عن معيار المقارنة صورة التحسن في كفاءة الأداء التشغيلي بشأن سياسة البيع بالأجل، وكفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، وفي القدرة على توليد النقد المحقق من التحصيل والذي يدعم ويغذي سيولة المؤسسة، ويضمن أيضا محدودية ضئيلة في تحول بعض الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، وفي هذا تعزيز لجانب القوة الذي يجعل المؤسسة تنفرد به في سوق الأعمال. ويشير الانخفاض في هذا المعدل قياسا بمعيار المقارنة إلى تدهور سيولة الحسابات المدينة والنتيجة عن ضعف أداء الإدارة في عملية التحصيل، وكذلك عدم قدرتها في منع تحول جزء من الحسابات المدينة إلى ديون معدومة، الأمر الذي يجعل هذه الحسابات غير مغذية للسيولة.

1 عبد الحليم كراجو، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 195

2 سوزان سمير ذيب، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 191

3 حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص. 151

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

6-3 نسبة دوران الموردين: يسمح هذا المؤشر بتحديد المدة الوسيطة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لتسديد ما عليها من ديون. وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\bullet \text{ نسبة دوران الموردين} = \frac{\text{الموردين} + \text{أوراق الدفع}}{\text{المشتريات}} \times 360$$

وتشير مختلف مراجع الإدارة المالية إلى اعتبار معدل دوران الموردين مؤشرا من مؤشرات السيولة، لقدرة هذا المؤشر في تفسير كفاءة الإدارة في التسديد، حيث يعتبر الارتفاع في هذا المعدل علامة من علامات التحسن في السيولة. وسبب ذلك ناتج عن قدرة الإدارة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة نابذة عن عملية الشراء بالأجل أما الانخفاض في المعدل فيعبر عن حالة النقص في السيولة، وربما يشير إلى ابتعاد المؤسسة عن سياسة الشراء بالأجل. ودائما المؤسسة تبحث عن مدة دوران الموردين أقل من مدة دوران الزبائن حتى تتمكن من توفير السيولة اللازمة لتسديد التزامات الغير

المبحث الثالث: التحليل بالتوازنات المالية .

المطلب الأول : رأس المال العامل

1. تعريف رأس المال العامل:

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على انه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (1).

2. أنواع رأس المال العامل وطرق حسابه

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي: (2)

1.2 رأس المال العامل الصافي : يعتبر رأس المال العامل الصافي أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير و ذلك في تاريخ معين و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، ويتم حسابه بطريقتين هما :

1 : الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة دروس وتطبيقات)،المالية الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الاردن،2006، ص 83.

2: ناصري دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 46، 47.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

أ. أعلى الميزانية : وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة ويحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ب. أسفل الميزانية : وفق هذه الطريقة فان رأس المال العامل الصافي يتمثل في الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل، ويحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2-2 رأس المال العامل الخاص : هو عبارة عن رأس المال العامل الصافي بدون الأخذ بعين الاعتبار الديون طويلة والمتوسطة لتمويل الأصول الثابتة، وهو عبارة عن الأموال الخاصة الموجهة أو التي تسمح بتمويل الأصول الثابتة ، ويحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ويعتبر رأس المال العامل الخاص أداة للحكم على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة.

3.2 رأس المال العامل الأجنبي : هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي ، أو الأصول المتداولة،

ويتم حساب رأس المال العامل الأجنبي وفق الصيغة التالية :

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{ديون طويلة ومتوسطة الأجل} + \text{ديون قصيرة الأجل}$$

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

4.2 رأس المال العامل الإجمالي : هو ذلك الجزء من الأصول الذي يتعلق بنشاط الاستغلال للمؤسسة أي بمعنى العناصر التي تدخل ضمن دورة الاستغلال وهي مجموعة عناصر الأصول المتداولة، التي تدور في مدة أقل من سنة، وتتحول إلى سيولة في أقل من سنة، ويحسب وفق ما يلي :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

وبعلاقة أخرى :

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{رأس المال العامل الصافي} + \text{الديون قصيرة الأجل}$$

الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي : يختلف رأس المال العامل من مؤسسة الى أخرى حسب طبيعتها، وقد يختلف من فترة زمنية إلى أخرى لنفس المؤسسة باختلاف المؤشرات، وبصفة عامة هناك ثلاثة حالات مختلفة لرأس المال العامل وهي : (1)

1.3 رأس المال العامل الصافي موجب : يشير الى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، وحسب هذا المؤشر فان المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

2.3 رأس المال العامل الصافي سالب : يعني أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

(1) : ايمان حرزالي، مساهمة التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية، مذكرة شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013، ص 29.

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

3.3 رأس المال العامل الصافي معدوم : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق الديون قصيرة الأجل، وتترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

4. العوامل المؤثرة في حجم رأس المال العامل :

- هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على حجم رأس المال العامل وهي : (1)
- ✓ دورة الاستغلال : كلما كانت دورة الاستغلال طويلة تطلب ذلك وجود رأس مال عامل أكبر لتغطيتها، والعكس صحيح فمثلا في المؤسسات التجارية دورة الاستغلال تمتد من شراء البضائع إلى غاية بيعها ، بنما في المؤسسات الإنتاجية ، تبدأ دورة الاستغلال شراء المواد الأولية ، وتنتهي ببيع المنتجات تامة الصنع، مروراً بالتخزين.
 - ✓ التغيرات الموسمية: بعض المؤسسات يتأثر نشاطها بالتغيرات الفصلية ولهذا فالمؤسسة مجبرة على تخزين المواد الأولية، وبعض المنتجات تامة الصنع، وتلجأ إلى استغلال ديون قصيرة الأجل حتى تضبط توازنها المالي، كما يجب توفير جزء من رأس المال العامل حتى تضمن سير نشاطها وتحويل المواد عبر مختلف المراحل الإنتاجية، أما في المؤسسات الخدماتية ، تبدأ الدورة بتقديم الخدمة وتنتهي عند إنهاء هذه الأخيرة، فهي تشمل على أقصر دورة استغلال.
 - ✓ القيمة المضافة : تعبر القيمة المضافة عن الإنتاج الفعلي للمؤسسة، وعلى المؤسسة تخصيص جزء من أموالها لتحقيق هذا الإنتاج فالمؤسسات الإنتاجية تكون لديها قيمة مضافة مرتفعة نسبياً فتلجأ إلى الأموال الدائمة لتمويل دورة الاستغلال على عكس المؤسسات التجارية.
 - ✓ طبيعة نشاط المؤسسة : رأس المال العامل مرتبط بنوع وحجم النشاط الاقتصادي للمؤسسة، وكذلك طبيعة الإنتاج وكيفية تصريف الناتج ، وتذبذباته وكذلك طبيعة المواد الأولية المستخدمة وطبيعة العملية التسويقية وطبيعة الائتمان و التحصيل.

(1) : منير شاكر محمد واخرون، مرجع سبق ذكره، ص 115، 116.

5. التغيرات في رأس المال العامل وأسبابها

يتغير حجم رأس المال العامل الصافي بين فترة وأخرى، ويكون التغير أحياناً بالزيادة وأحياناً بالنقصان، ولابد لإدارة المؤسسة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها، وذلك من أجل رسم خططها المستقبلية. (1) ويمكن تلخيص أسباب النقص والزيادة في النقاط التالية :

1.5 أسباب النقص في رأس المال العامل الصافي :

✓ النقص في الأموال الدائمة نتيجة تخفيض رأس المال، تسديد الديون طويلة الأجل، توزيع جزء من الاحتياطات.

✓ الاستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.

✓ الخسائر المحققة لأنها تؤدي إلى نقص الأموال الخاصة.

2.5 أسباب الزيادة في رأس المال العامل الصافي :

✓ زيادة رأس المال .

✓ الحصول على ديون طويلة الأجل .

✓ تكوين الاحتياطات .

✓ التخلي عن بعض الأصول الثابتة للبيع .

✓ الأرباح المحققة و غير موزعة.

(1) : منير شاكر محمد واخرون، نفس المرجع، ص 116.117

الفصل الثاني: أساليب التحليل المالي

المطلب الثاني : احتياجات رأس المال العامل:

من أجل تقدير ملائمة و سيولة المؤسسة على مدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كافي لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات و الموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامها حتى تحقق هيكله مالية جديدة أو ملائمة، وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية و التي تتمثل في احتياجات رأس مال العامل .

تعريف احتياجات رأس المال العامل:

يمكن تعريف احتياجات رأس المال العامل على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (القيم المتداولة و القيم الجاهزة) و بين الموارد الدورية(الديون قصيرة الأجل) ما عدى السلفيات البنكية ، و يتولد عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزونها،و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل، و يحسب بالعلاقات التالية :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{السلفيات المصرفية})$$

2. الحالات الممكنة لاحتياجات رأس المال العامل :

عندما تكون قيمة احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، أما إذا كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل موجبة فيعني أن المؤسسة لم تبحث عن موارد مالية مادام ضمان التسديد موجود، والمتمثل في كبر قيمة بعض المخزونات أو بعض الحقوق، خاصة أن بعض الموارد المالية منخفض أو حتى منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة سرعة نشاط دورة الاستغلال، وبالتالي كلما كانت قيمة احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

المطلب الثالث: الخزينة

المحلل المالي يستعمل مؤشر رأس المال العامل وذلك لاتخاذ القرارات المالية في الآجال الطويلة، ويستعمل مؤشر احتياجات رأس المال العامل لاتخاذ القرارات المالية في الآجال القصيرة، ولكنه مضطر لاستعمال مؤشر ثالث وهو الخزينة وذلك في خانة الآجال القصيرة جدا للسماح باتخاذ القرار المالي المناسب.

1. تعريف الخزينة :

1.1 التعريف الأول:

الخزينة هي الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، وتظهر في هذا التعريف كنقطة وصل بين الأجل الطويل المتمثل في رأس المال العامل، والأجل القصير المتمثل في احتياجات رأس المال العامل.1

2.1 التعريف الثاني :

الخزينة هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكل استخدامات وموارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه استنادا إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام استخدامات وموارد المؤسسة.

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين : 2

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

¹ باديس بوخلوة، الأمثلية في تسيير الخزينة : دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2003، ص 08

² الياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

2. الحالات الممكنة للخرينة

ويمكن أن نميز ثلاث حالات للخرينة هي : 1

1- /الخرينة الموجبة : هذا يدل على أن رأس المال قادر على تمويل احتياجات الدورة، وهناك فائض يضم إلى الخرينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي على المؤسسة أن تعمل على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

2- /الخرينة السالبة : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي أن المؤسسة تفنقر الى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية فتلجا إلى الاقتراض قصير الأجل، فهذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3- /الخرينة الصفريية : إذا كانت الخرينة صفريية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل ، وهي الوضعية المثلى لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

¹ مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 35.

خلاصة الفصل الثاني :

تطرقنا في الفصل الثاني إلى الأساليب المنتهجة في التحليل المالي والتي يعتمد عليها المحلل المالي في مؤسسة معينة ، وتساعده في اكتشاف نقاط القوة والضعف المؤسسة وتبيان مركزها المالي ومن بين هذه الأساليب درسنا الميزانية المالية ومكوناتها إذا تبين حالة لمؤسسة اتجاه عملائها ومورديها وكيفية مقارنتها بالميزانيات الأخرى ، كذلك درسنا جدول حسابات النتائج الذي يبين مدى ارتباط عناصره المكونة لبعضها البعض ، كما يبين لنا أيضا كيف أن التغيير في عنصر واحد من مكوناته يؤثر مباشرة على العناصر الموالية له و ذلك بزيادة أو النقصان. إما الأسلوب الثاني هو استعمال التوازنات المالية الذي يتضمن رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل ثم الخزينة ، إما الأسلوب الثالث يتمثل في طريقة النسب المالية التي تبين العلاقات بين مختلف عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج ومقارنة هذه النسب م تلك السائدة في القطاع التي تنتمي إليه المؤسسة وكذلك مقارنة هذه النسب مع نسب سنوات السابقة.

الفصل الثاني :

دراسة حالة مؤسسة الموارد الكائنة بسجدة

تمهيد :

بعدما تطرقنا في الفصلين الأول والثاني إلى الأسس والأساليب النظرية للتحليل المالي ، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة المواد الكاشطة سعيدة باعتبارها مؤسسة ذات طابع اقتصادي وتجاري محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة مرور إلى تحليل الوثائق المحاسبية للمؤسسة ، وذلك باستخدام المؤشرات والنسب المالية السابقة الذكر وذلك من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : لمحة عن مؤسسة المواد الكاشطة

المبحث الثاني : التحليل المالي للقوائم المالية

المبحث الأول: بطاقة تعريفية عن مؤسسة للمواد الكاشطة "سعيدة "

المطلب الأول : لمحة عن مؤسسة المواد الكاشطة بسعيدة

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى تقديم لمحة عن مؤسسة المواد الكاشطة بسعيدة وذلك من خلال التعريف بالمؤسسة إلى جانب تقديم أهم المؤشرات عن هذه المؤسسة.

➤ **التعريف بمؤسسة المواد الكاشطة :**

تأسست مؤسسة المواد الكاشطة بموجب المرسوم رقم 82/418 الصادر بتاريخ / 1982/12/09 وقد فتحت أبوابها سنة 1997، وقد بنيت وجهزت من طرف (UNIVERSEL- BEAAUTRICHE) وهي وحدة من المؤسسة الوطنية للزجاج والمواد الكاشطة

(ENTREPRISE NATIONALE DES VERRES ET ABRASIFA ENAVA)

والتي مقرها بعيون الترك بوهران مكلفة بتسيير واستغلال وتنمية نشاطات الزجاج والكشط لتغطية الحاجيات الوطنية ومن صلاحيات المؤسسة إدارة وحدتها الإنتاجية وهي:

- وحدة إنتاج المواد الكاشطة المربوطة والمطبقة - سعيدة -
- وحدة إنتاج المرايا وتحويل الزجاج - جيجل -
- وحدة إنتاج الزجاج البيتي - الشلف -
- وحدة إنتاج المرايا وتحويل الزجاج - بومرداس -

في 05 فبراير 1997 تم تحويل وحدة كاشطة كجزء من العرض التي تديره ENAVA إلى شركة مساهمة ABRAS في إطار إستراتيجية الصناعة للدولة الجزائرية نصت على إحياء صناعة موجودة وخلق أنشطة جديدة، وتقع مؤسسة المواد الكاشطة بسعيدة SPA على الطريق رقم 21 الرابط بين ولايتي سعيدة ومعسكر و بالتحديد في المنطقة الصناعية.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

➤ بعض المؤشرات حول مؤسسة المواد الكاشطة

التسمية : مؤسسة منتجات الكاشطة.

النشأة : أنشأت كشركة تابعة في 22 فبراير 1997 بعد التفرع في مجمع Enava

منتجات المؤسسة : تختص المؤسسة في إنتاج عائلتين من المنتجات وهي:

▪ المواد الكاشطة المربوطة والمطبعة

▪ متنوعة الإبعاد .

▪ الأشكال .

▪ المكونات تصل إلى حوالي 13000 مادة.

رأس المال الاجتماعي : 174500.000.000 د ج .

المساحة الكلية : 55000 متر مربع.

المساحة المبنية : 18000 متر مربع.

عدد الموظفين : 100 عامل حيث يتوزعون إلى:

▪ إطار مسير : 03

▪ إطار : 16

▪ عامل مؤطر : 29

▪ عامل منفذ : 52

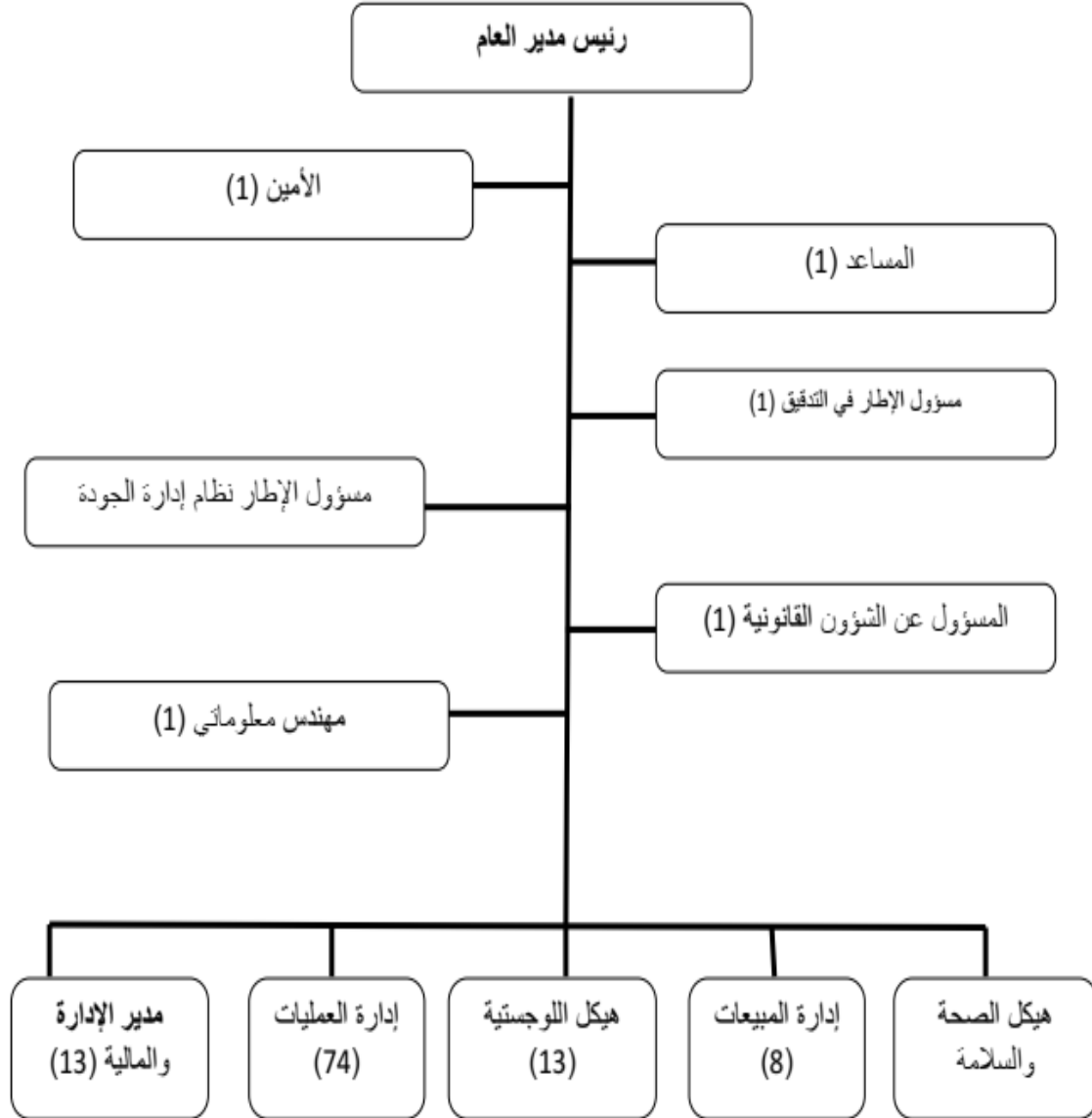
الموقع : المنطقة الصناعية سعيدة.

البريد الإلكتروني : www.abras-spa.com

المطلب الثاني : الهيكل تنظيمي لمؤسسة ABRAS

الهيكل التنظيمي لشركة ABRAS

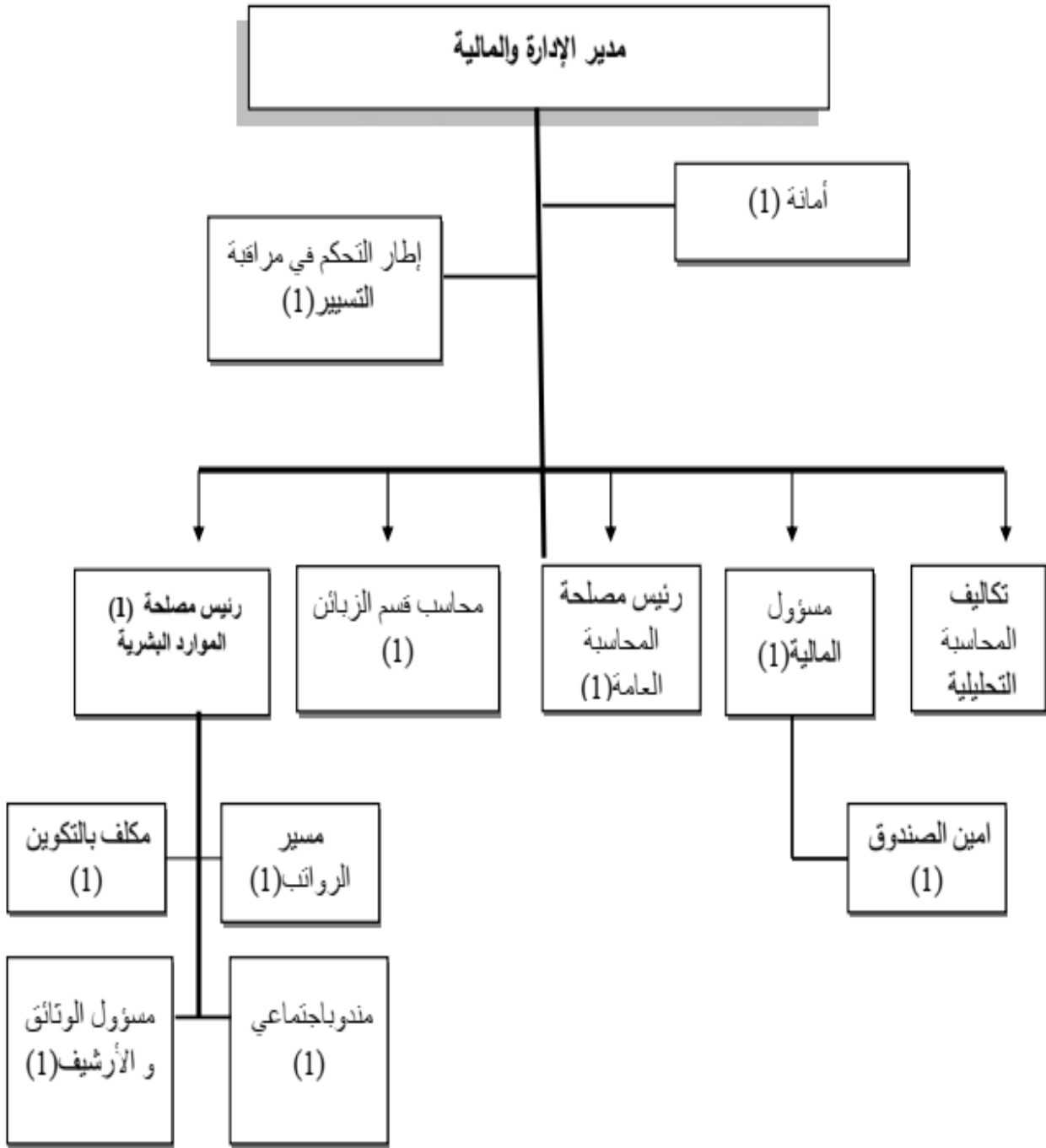
الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي العام



المصدر من إعداد الطلبة استناد إلى معطيات المؤسسة

الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية والمحاسبية

شكل رقم 02 : الهيكل التنظيمي للوظيفة المالية و المحاسبية



المصدر من إعداد الطلبة استناد إلى معطيات المؤسسة

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

1- تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

يتكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة من المديرية العامة التي تشرف على مديريات فرعية تقوم كل واحدة منها بدورها الفعال في تحقيق أهداف المؤسسة ومنها:

1/ المديرية العامة : يشرف عليها مدير المؤسسة وهي تقوم بالإشراف على كل المديريات الفرعية.

2/ مديرية الموارد البشرية: يتمثل دورها في تسيير العلاقات بين مختلف نشاطات العاملين بالمؤسسة، وهي تضم أربعة مصالح وهي:

2- 1 مصلحة الشؤون الاجتماعية: وهي تقوم بتوفير الظروف الملائمة للعمل.

2- 2 مصلحة الخدمات العامة: وتقوم بتقديم مختلف الخدمات العامة من نقل للعمال، وكذا تسيير عتاد النقل والحرص على تنظيف محيط المؤسسة

2- 3 مصلحة تسيير الموارد البشرية: تقوم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالتسيير الإداري للمستخدمين من ترقية، وتوظيف، ومراقبة أجور العمال...الخ.

2- 4 مصلحة تكوين الموارد البشرية: تسهر هذه المصلحة على تكوين العمال وتوجيههم من أجل تحسين مستواهم المهني.

3/ مصلحة المبيعات : هي مصلحة تهتم بتسيير ومتابعة المبيعات " الفاتورة " واسترداد الديون رئيس.

4/ مصلحة محاسبة العامة : هناك العديد من مهمات منها وأكثر أهمية هي حفظ العمليات المحاسبية

4- 1 مسؤل المالية: يقوم بتسيير العلاقات البنكية والإعلان عن القرارات الضريبية والرسوم شبه الضريبية وكذلك متابعة الكتلة المالية وتكاليف المالية والسيولة المالية

4- 2 مكلف بالمحاسبة التحليلية : وهي إدارة مراقبة المخزونات للاستغلال، للصيانة، للتسويق (مدخلات - والمخرجات).

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

المبحث الثاني : التشخيص المالي عن طريق الميزانية المالية

المطلب الأول : عرض الميزانية المالية

الجدول رقم 05: الميزانية المالية لمؤسسة المواد الكاشطة "جانب الاصول"

2019	2018	2017	الأصول
			الأصول الغير الجارية
-	12800	51200.00	تثبيات معنوية
487267412.71	497468357.78	513045546.15	تثبيات عينية
146154680.00	146154680.00	146154680.00	الأراضي
120073227.88	124088534.37	127871330.39	المباني
221039504.83	227225143.41	139019535.76	تثبيات عينية أخرى
207900.00	207900.00	207900.00	تثبيات جاري انجازها
5044242.57	5408404.67	4575920.03	تثبيات مالية
-	-	-	ضرائب مؤجلة عن الأصل
492519555.28	503097462.4	517880566.18	مجموع الأصول الغير الجارية
			الأصول الجارية
171038277.15	160043449.08	199591589.37	مخزونات جاري انجازها
83985509.67	53767755.83	61891063.56	زبائن
876713.08	1664199.32	3152789.83	مدينون آخرون
32430624.48	41520362.52	44770005.77	ضرائب
2564886.62	21189359.13	24379753.50	الخزينة
290896008.00	278185125.88	333785202.03	مجموع الأصول
783415563.28	781282588.33	851665768.21	مجموع العام للميزانية

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

الجدول رقم 06 : الميزانية المالية لمؤسسة المواد الكاشطة "جانب الخصوم"

2019	2018	2017	الخصوم
			الأموال الخاصة
174500000.00	174500000.00	174500000.00	رأس المال الصادر
16847398.82	16847398.82	16847398.82	علاوات واحتياطات
10469484.32	7698148.17	6831730.51	نتيجة صافية
366329807.82	361568698.35	409340397.15	رؤوس الأموال الخاصة
568146690.96	560614245.34	607519526.48	مجموع الأموال الخاصة
			الخصوم الجارية
17700616.37	29476434.08	50500000.00	قروض وديون مالية
-	-	-	ضرائب مؤجلة مرصود لها
5722352.07	6208832.53	4742136.79	مؤونات ومنتجا مدرجة سلفا
23422968.44	35685266.61	55242136.79	مجموع الخصوم الغير جارية
			الخصوم الجارية
43955482.31	34889042.82	37683411.66	موردون وحسابات ملحقة
921953.00	920784.00	953333.79	ضرائب
145575718.92	149173249.56	147098896.77	ديون أخرى
1392749.65	-	3168462.73	الخبزينة
191845903.88	184983076.38	188904104.94	مجموع الخصوم الجارية
783415563.28	781282588.33	851665786	مجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا لمعطيات المؤسسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

الجدول رقم 07 : الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

البيان	2017	نسبة	2018	نسبة	انحراف	2019	نسبة	الانحراف
الأموال الخاصة	607519526.48	0.71 %	560614245.34	0.72 %	-0.08 %	568146690.34	0.73 %	0.01 %
الأموال الدائمة	662761663.27	0.78 %	596299511.5	0.76 %		591569659.4	0.76 %	
الخصوم غير الجارية	55243136.79	0.06 %	35685266.61	0.04 %	-0.35 %	23422968.44	0.03 %	-0.34 %
الخصوم الجارية	188904104.94	0.22 %	184983076.38	0.24 %	-0.02 %	191845903.88	0.24 %	0.04 %
المجموع	815665768.21		781282588.33			783415563.3		

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على وثائق المؤسسة

تعليق على جانب الخصوم :

من خلال الجدول الذي يمثل جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة المواد الكاشطة نلاحظ إن الأموال الخاصة لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 انخفضت بمعدل انحراف قدره 0.08% وهذا راجع إلى انخفاض في الأموال الخاصة .

- إما سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 فنلاحظ ارتفاع طفيف في الأموال الخاصة بمعدل انحراف قدره 0.01% وهذا راجع إلى ارتفاع في الأموال الخاصة. حيث قدرت نسبة الأموال الخاصة 0.73 % من مجموع الميزانية لسنة 2019 و 0.72 % لسنة 2018.

- إما في جانب الخصوم الغير جارية نلاحظ إن الخصوم الغير جارية لسنة 2018 انخفضت بمعدل انحراف قدره 0.35% مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع الى انخفاض في قيمة القروض والديون المالية وزيادة في قيمة المؤونات .

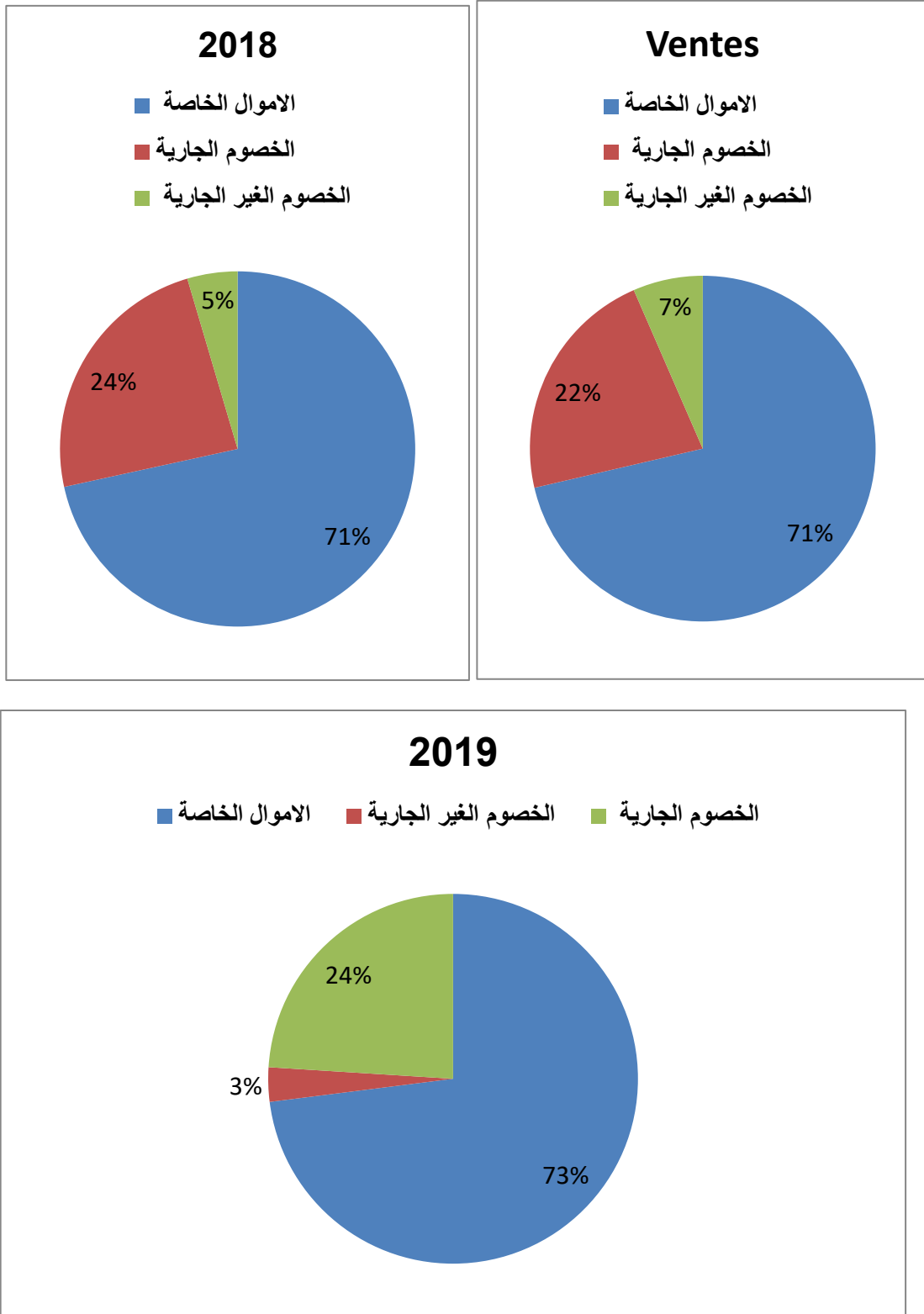
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

- إما في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 فنلاحظ ان الخصوم الغير الجارية انخفضت بمعدل قدره 0.35% وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة القروض والديون المالية وزيادة في قيمة المؤونات ، حيث قدرت نسبة الخصوم الغير الجارية 0.03% من مجموع الميزانية لسنة 2019 و 0.046% لسنة 2018.

- إما في جانب الخصوم جارية نلاحظ ان الخصوم الجارية لسنة 2018 انخفضت بمعدل انحراف قدره 0.02% مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى تسديد بعض من ديون الموردون والضرائب المفروضة على المؤسسة .

- إما في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 فنلاحظ إن الخصوم الجارية ارتفعت بمعدل قدره 0.04% وهذا راجع الى ارتفاع في قيمة الموردون حيث قدرت نسبة الخصوم الجارية ب 0.24% من مجموع الميزانية لسنة 2019 و 2018

الشكل رقم 03 : الدوائر النسبية للميزانية المالية " جانب الخصوم "



الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

الجدول رقم 08 : الميزانية المالية المختصرة "جانب الأصول"

الأصول	2017	نسبة	2018	نسبة	انحراف	2019	نسبة	انحراف
الأصول غير جارية	517880566.18	0.6 %	503097462.45	0.64 %	-0.03 %	492519555.28	0.63 %	-0.02 %
الأصول جارية	333785202.03	0.4 %	278185125.88	0.36 %	-0.17 %	290896008	0.37 %	0.05 %
المجموع	851665768.21	1	781285588.33	1		783415563.28	1	

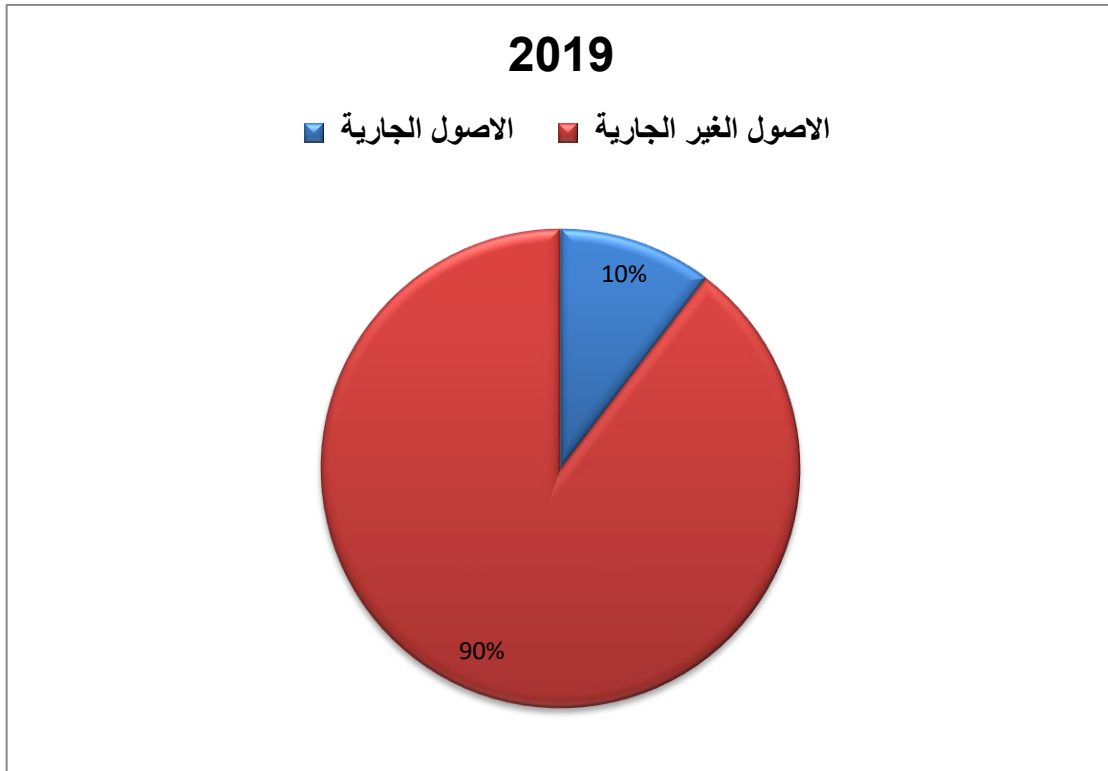
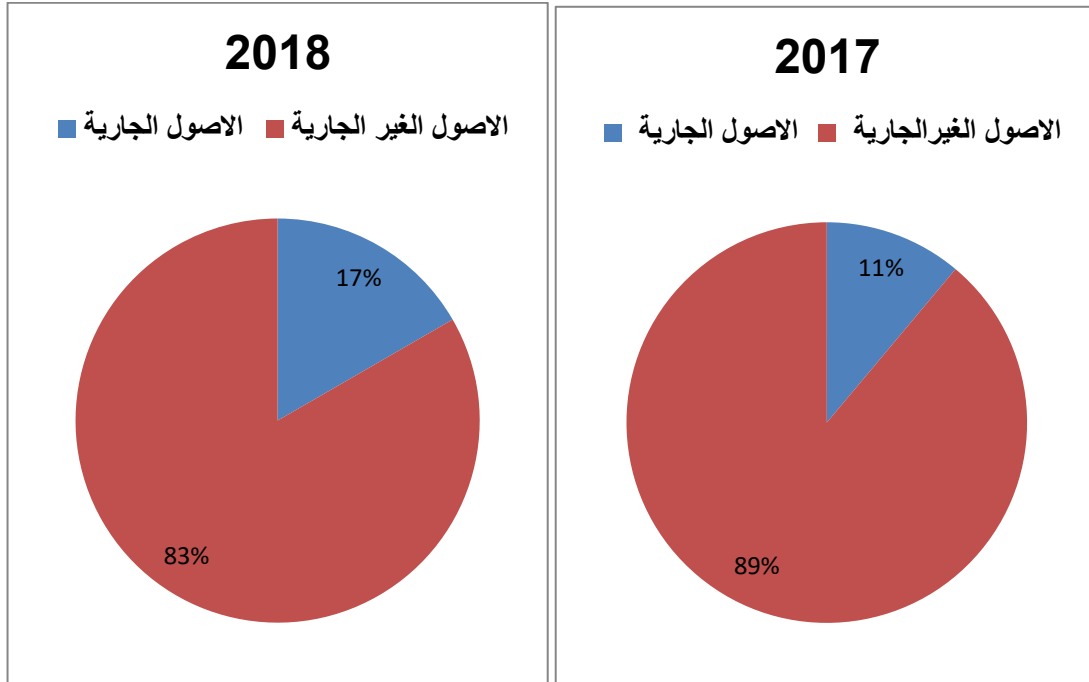
من إعداد الطلبة استنادا على وثائق المؤسسة

تعليق على جانب الأصول: من خلال الجدول الذي يبين جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لمؤسسة المواد الكاشطة نلاحظ ان الأصول الغير الجارية لسنة 2018 انخفضت بمعدل انحراف قدره -0.03 مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع لتدهور في قيمة التثبيات العينية والمعنوية ، إما بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نلاحظ أيضا إن الأصول الغير جارية عرفت انخفاض بمعدل انحراف قدره -0.02 وهذا راجع الى تدهور قيمة بعض التثبيات حيث قدرت نسبة الأصول الغير الجارية ب 0.64 من مجموع الميزانية لسنة 2018 وب 0.63 لسنة 2019

- إما في جانب الأصول الجارية نلاحظ إن الأصول الجارية لسنة 2018 انخفضت بمعدل انحراف قدره -0.17 مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع لتدهور في قيمة بعض المخزونات والعملاء ، إما بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نلاحظ إن الأصول جارية عرفت ارتفاع طفيف بمعدل انحراف قدره 0.05 وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة المخزونات والعملاء . حيث قدرت نسبة الأصول الجارية ب 0.37 من مجموع الميزانية لسنة 2019 و 0.36 لسنة 2018.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

الشكل رقم 04 : الدوائر النسبية للميزانية المالية جانب الاصول



الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

المطلب الثاني : التحليل المالي من الميزانية المالية

1/ نسب الهيكلية المالية

1-1 نسب التمويل الدائم : الأموال الدائمة / الأصول الغير الجارية

السنوات	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	%1.27	%1.18	%1.20

2-1 نسبة التمويل الخاص : الأموال الخاصة / الأصول الغير الجارية

السنوات	2017	2018	2019
نسبة التمويل الخاص	%1.17	%1.11	%1.15

3-1 نسبة الاستقلالية المالية: الأموال الخاصة / مجموع الديون

السنوات	2017	2018	2019
نسبة الاستقلالية المالية	%2.48	%2.54	%2.63

2/ نسب السيولة :

1-2 نسبة السيولة العامة: الأصول الجارية / الخصوم الجارية

السنوات	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	%1.76	%1.50	%1.51

2-2 نسبة السيولة المختصرة: (الأصول الجارية - مخزونات) / خزينة الخصوم

السنوات	2017	2018	2019
نسبة السيولة المختصرة	%0.71	%0.63	%0.62

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

3-2 نسبة السيولة الآتية = قيم جاهزة / خصوم جارية

السنوات	2017	2018	2019
نسبة السيولة الآتية	% 0.12	% 0.11	% 0.013

3/ نسب المديونية :

3-1 القدرة على الوفاء بالدين = مجموع الأصول / مجموع الديون

السنوات	2017	2018	2019
القدرة على الوفاء بالدين	%3.48	%3.54	%3.63

3-2 نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

السنوات	2017	2018	2019
نسبة تمويل الخارجي	%0.28	%0.28	%0.27

4/ نسب النشاط :

4-1 معدل دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال / مجموع الديون

السنوات	2017	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	%0.16	%0.20	%0.22

4-2 معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

السنوات	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول الثابتة	% 0.27	% 0.32	% 0.32

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

الجدول رقم 09 : النسب المالية والتعليق عليها

2019	2018	2017	السنوات النسب
%1.20	%1.18	%1.27	نسبة التمويل الدائم
%1.15	%1.11	%1.17	نسبة التمويل الخاص
%2.63	%2.54	%2.48	نسب الاستقلالية المالية
%1.51	%1.50	%1.76	نسب السيولة العامة
%0.62	%0.63	%0.71	نسب السيولة المختصرة
%0.013	%0.11	%0.12	نسب السيولة الجاهزة
%3.53	%3.54	%3.48	القدرة على الوفاء بالدين
%0.27	%0.28	%0.28	نسبة التمويل الخارجي
%0.22	%0.20	%0.16	نسبة دوران إجمالي الأصول
%0.36	%0.32	%0.27	نسبة دوران الأصول الثابتة

التعليق على النسب المالية :

1/ نسب الهيكل المالية :

- تمويل الدائم : نلاحظ إن نسبة التمويل الدائم خلال 3 سنوات اكبر من الواحد < 1 وهذا ما يدل على إن المؤسسة قد حققت التوازن المالي على المدى البعيد بين تمويل والاستثمار .
- تمويل الخاص: نلاحظ إن نسبة التمويل الخاص خلال 3 سنوات اكبر من الواحد < 1 وهذا ما يدل على إن المؤسسة تغطي أصولها الغير الجارية عن طريق أموالها الخاصة .
- الاستقلالية المالية : نلاحظ أن نسبة استقلالية المالية كانت اكبر من القيمة المعيارية (1- 2) وهذا ما يعكس اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة اكثر من اعتمادها على ديونها في تمويل استثماراتها .

2/ نسب السيولة :

- نسبة السيولة العامة : نلاحظ ان نسبة السيولة العامة خلال 3 سنوات كانت اكبر من الواحد < 1 . مما يدل على ان المؤسسة حققت التوازن المالي على المدى القصير وان الأصول الجارية غطت الديون قصيرة الأجل ، وبالتالي فان المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل .
- نسبة السيولة المختصرة : تلاحظ إن نسبة السيولة المختصرة خلال 3 سنوات اكبر من المسبة المعيارية (0.3 _ 0.5) مما يدل على إن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها دون الاعتماد على مخزوناتها.
- نسبة السيولة الجاهزة (الأنية): نلاحظ إن نسبة السيولة الأنية خلال 3 سنوات اصغر من نسبة المعيارية (0.25 _ 0.35) مما يدل على إن المؤسسة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق القيم الجاهزة .

3/ نسب المديونية :

- قدرة الوفاء بالدين: نلاحظ إن هذه النسبة خلال 3 سنوات كانت أكبر من الواحد < 1 وهذا ما يدل على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها من خلال ما تمتلكه من أصول .
- التمويل الخارجي : نلاحظ إن هذه النسبة خلال 3 سنوات كانت أقل من النسبة المعيارية (1_0.75) وهذا يعني إن المؤسسة تعتمد على 0.28 و 0.27 من التمويل الخارجي لتمويل أصولها .

4/ نسب النشاط :

- معدل دوران إجمالي الأصول : نلاحظ إن نسبة دوران إجمالي الأصول في سنوات الثلاثة كانت على التوالي (0.22_0.20_0.16) وهذا ما يدل على إن كل دينار مستثمر قد حقق رقم أعمال قدره (0.22_0.20_0.16) مما يعكس كفاءة المؤسسة في استثمار أموالها .
- معدل دوران الأصول الثابتة : نلاحظ إن نسبة دوران الأصول الثابتة كان في سنة 2017 بمعدل قدره 0.27 وفي سنتين 2018 و 2019 كان ب 0.32 و 0.36 وهذا ما يدل على إن كل دينار مستثمر يولد ما قيمته 0.27 دينار من مبيعات في سنة 2017 ويولد ما قيمته 0.32 و 0.36 دينار من مبيعات في سنتين 2018 و 2019 ، وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها الثابتة .

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

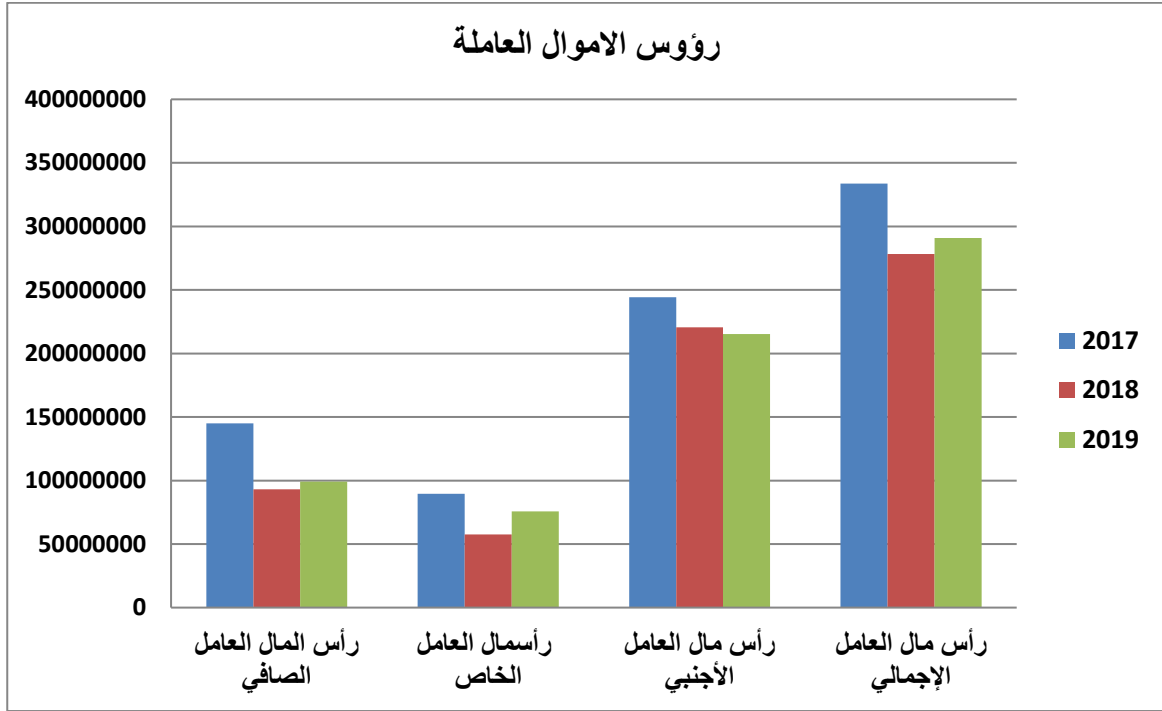
حساب مختلف رؤوس الاموال العاملة:

الجدول رقم 10: رؤوس الاموال العاملة لمؤسسة المواد الكاشطة

2019	2018	2017	السنوات البيان
591569659.40	596299511.95	662761663.27	الأموال الدائمة
492519555.25	503097462.45	517880566.18	الأصول الغير الجارية
99050104.12	93202049.5	144881079.09	رأس مال العامل الصافي
568146690.34	560614245.34	607519526.48	الأموال الخاصة
492519555.28	503097492	517880566.18	الأصول الغير الجارية
75627135.06	57516753.34	3.89638960	رأس مال العامل الخاص
290896008	278185128.9	333785202.03	مجموع الأصول الجارية
290896008	278185128.9	333785202.03	رأس مال العامل الإجمالي
23422968.44	35685266.61	55242136.79	ديون طويلة الأجل
191845903.88	184983076.38	188904104.94	ديون قصيرة الأجل
215268872.32	220668342.66	244146241.73	رأس مال العامل الأجنبي

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

الشكل رقم 05: الأعمدة البيانية رؤوس الأموال العاملة لمؤسسة المواد الكاشطة



من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات المؤسسة

تعليق على رؤوس الأموال العاملة :

1/ رأسمال العامل الصافي : نلاحظ إن رأسمال العامل الصافي موجب خلال 3 سنوات وهذا ما يبين قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة اعتماد على أموالها الدائمة وامتلاك المؤسسة هامش أمان .

2/ رأسمال العامل الخاص : نلاحظ إن رأسمال العامل الخاص موجب خلال 3 سنوات وهذا ما يبين على إن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة مواردها الخاصة دون اللجوء إلى المصادر الخارجية ، وهذا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة وعدم تبعيتها للأطراف الخارجية .

3/ رأسمال العامل الإجمالي : نلاحظ إن رأسمال العامل الإجمالي قيمته تفوق قيمة رأس مال العامل الأجنبي مما يدل على إن المؤسسة قادرة على تغطية جميع ديونها مع تمتعها بسيولة تسمح لها بمواصلة نشاطها دون الوقوع في عجز مالي .

4/ رأس المال الأجنبي : نلاحظ إن رأس مال خلال 3 سنوات اقل من الأموال الخاصة ومنه نستنتج إن المؤسسة مستقلة ماليا عن دانيها

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

5/ احتياجات رأس المال العامل = [أصول متداولة - خزينة] - [خصوم متداولة - خزينة]

السنوات	2017	2018	2019
احتياجات رأس المال العامل	123669807	72012690	95092470

6/ الخزينة = رأس المال العامل - احتياج في رأس المال العامل

السنوات	2017	2018	2019
الخزينة	21211290	21189359	3957634

4/ الاحتياج في رأس مال العامل : نلاحظ ان احتياجات راس مال العامل موجبة خلال 3 سنوات موجبة وهذا يعني عدم وجود موارد كافية لتنشيط دورة الاستغلال وبالتالي على المؤسسة أن تبحث على جزء آخر مكمّل ل BFR حتى تضمن السير لدورة الاستغلال

5/ الخزينة : نلاحظ أن الخزينة الصافية موجبة وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة مع وجود سيولة معتبرة جامدة في خزينة الأصول ويستخدم هذا الفائض إما لتسديد قروض بنكية أو الاستثمار في رأس المال العامل الدائم.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

المطلب الثالث : التشخيص المالي من جدول حسابات النتائج

الجدول رقم 11 : جدول حسابات النتائج لمؤسسة المواد الكاشطة

انحراف 19/18	انحراف 18/17	2019	2018	2017	سنوات بيان
% 0.10	% 0.15	177527938	161149226	140052493	رقم الأعمال
-	-	15981023	14125840	3442920	تغيرات المخزون
-	-	9340290	-	-	الإنتاج المثبت
%0.10	%0.22	193602364	175275067	143495413	1/ الإنتاج السنوي
%0.03	%0.56	-87139081	-84598044	-54156672	مشتريات مستهلكة
%-0.084	%0.41	13943049	15226821	10739395	خدمات خارجية
%0.012	%0.53	101082130	99824865	64896068	2/ استهلاك السنوي
%0.22	%-0.041	92520233	75450201	78599345	3/ قيمة المضافة
%0.18	%0.10	-63251229	-53543640	-48241903	أعباء مستخدمين
%-0.16	%-0.36	612025	-729903	-1153353	ضرائب ورسوم
% 0.35	% -0.27	28656979	21176658	29204088	4/ فائض إجمالي الاستغلال
-	-	1258853	5558679	2480647	منتجات عملياتية
-	-	-2236436	-729094	-2771819	أعباء عملياتية
-	-	-15832974	-17888081	-20135645	مخصصات اهتلاكات
-	-	-	251288	76225	استرجاع عن خسائر
0.41%	% -0.05	11846421	8399450	8853494	5/ نتيجة العملياتية
-	-	81721	312944	53343	منتجات مالية
-	-	1458658	1014246	2060982	أعباء مالية
-	-	1376937	-701301	2007639	6/ نتيجة مالية

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

-	-	1376937	-701301	2007639	6/ نتيجة مالية
		10469484	7698148	6845855	7/نتيجة عادية قبل ضرائب
-	-	-	-	-14125	ضرائب واجبة على نتيجة عادية
-	-	-	-	-	ضرائب مؤجلة على نتيجة عادية
-	-	194942939	181427979	146105629	مجموع منتجات أنشطة عادية
-	-	184473454	-173729831	-139273898	مجمع منتجات أنشطة عادية
-	-	10469484	7698148	6831730	8/ نتيجة صافية لأنشطة العادية
-	-	-	-	-	عناصر غير عادية للمنتجات
-	-	-	-	-	عناصر غير عادية للأعباء
-	-	-	-	-	9/ نتيجة غير عادية
0.36 %	0.12 %	10469484	7698148	6831730	10/ نتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا إلى معطيات المؤسسة

تعليق على جدول حسابات النتائج :

نلاحظ من الجدول رقم المتعلق بجدول حسابات النتائج لمؤسسة المواد الكاشطة خلال السنوات الثلاثة 2017 /2018/ 2019 بحيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في الإنتاج السنوي لسنة 2018 بنسبة 0.22% مقارنة بسنة 2017، وهذا راجع إلى ارتفاع في حجم المبيعات بنسبة 0.15 %

- إما بالنسبة لسنة 2019 نلاحظ ارتفاع في الإنتاج السنوي مقارنة بسنة 2018 وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع في حجم مبيعات بنسبة قدرت ب 0.1%

- أما الاستهلاك السنوي نلاحظ ارتفاع كبير لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة في نسبة المشتريات والخدمات الخارجية حيث بلغت نسبة الارتفاع ب 0.56% في المشتريات المستهلكة و 0.41% في بالنسبة للخدمات الخارجية.

- أما في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نلاحظ ارتفاع في الاستهلاك السنوي بنسبة قدرت ب 0.012% وهذا راجع إلى ارتفاع في نسبة المشتريات مستهلكة حيث بلغت نسبة ارتفاع المشتريات ب 0.03%.

- إما فائض الإجمالي للاستغلال نلاحظ انخفاض في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 0.27 % وهذا راجع إلى انخفاض في ضرائب ورسوم حيث بلغت نسبة الانخفاض ب 0.36 %

- أما في سنة 2019 نلاحظ ارتفاع في فائض الإجمالي للاستغلال مقارنة بسنة 2018 بنسبة 0.35 % وهذا راجع إلى ارتفاع في نسبة أعباء المستخدمين ب 0.18 %

- أما بالنسبة للنتيجة فقد حققت المؤسسة خلال السنوات الثلاثة إرباح حيث شهدت سنة 2018 ارتفاع في النتيجة مقارنة بسنة 2017 بنسبة 0.12 %

- أما بالنسبة لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018 عرفت أيضا ارتفاع النتيجة بنسبة قدره 0.36 %

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

تحليل جدول حسابات النتائج :

1/ نسب المردودية :

1-1 المردودية المالية = نتيجة الدورة / الأموال الخاصة

2019	2018	2017	السنوات
% 0.018	% 0.013	% 0.011	المردودية المالية

2-1 المردودية الاقتصادية = اجمالي فائض الاستغلال / مجموع الأصول

2019	2018	2017	السنوات
% 0.036	% 0.027	% 0.034	المردودية الاقتصادية

3-1 المردودية التجارية = نتيجة الدورة / رقم الأعمال

2019	2018	2017	السنوات
% 0.058	% 0.047	% 0.048	المردودية التجارية

2/ نسب القيمة المضافة :

1-2 نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال : قيمة المضافة / رقم الأعمال

2019	2018	2017	السنوات
% 0.52	% 0.45	% 0.56	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

2-2 الاهتلاكات والمؤونات الى قيمة المضافة = الاهتلاكات والمؤونات / قيمة المضافة

2019	2018	2017	السنوات
%0.17	% 0.23	% 0.25	الاهتلاكات والمؤونات إلى قيمة المضافة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

3-2 المستخدمين الى القيمة المضافة : أعباء المستخدمين / قيمة المضافة

السنوات	2017	2018	2019
المستخدمين الى القيمة المضافة	% 0.61	% 0.70	% 0.68

الجدول رقم 12 : النسب المالية

النسب	السنوات	2017	2018	2019
المردودية المالية		% 0.011	% 0.013	% 0.018
المردودية الاقتصادية		% 0.034	% 0.027	% 0.036
المردودية التجارية		% 0.048	% 0.047	% 0.058
القيمة المضافة إلى رقم الأعمال		% 0.56	% 0.45	% 0.52
الاهتلاكات إلى قيمة المضافة		% 0.61	% 0.70	% 0.68
مستخدمين إلى القيمة المضافة		% 0.25	% 0.23	% 0.17

تعليق على النسب المالية :

1/ نسب المردودية :

- المردودية المالية: نلاحظ أن النتائج خلال 3 سنوات كانت موجبة وبتالي كل دينار من الموال الخاصة يستثمره المساهمون يولد ربح قدره 0.011 و 0.013 و 0.018.
- المردودية الاقتصادية : من خلال النتائج المسجلة خلال 3 سنوات نلاحظ إن كل دينار تما استثمارهم من طرف المؤسسة يحقق ما قيمته 0.034 و 0.027 و 0.036 من الأرباح خلال الثلاثة سنوات.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة المواد الكاشطة

➤ المردودية التجارية : من خلال النتائج المسجلة خلال 3 سنوات نلاحظ ان كل دينار مستثمر يحقق حجم مبيعات قدرها 0.048 و 0.047 و 0.058 خلال الثلاثة سنوات.

2/ نسب القيمة المضافة :

➤ قيمة المضافة إلى رقم الأعمال : نلاحظ تسجيل ما نسبته 0.55 خلال سنة 20147

وانخفضت خلال سنوات 2018 و 2019 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة قيم مضافة

➤ مستخدمين إلى القيمة المضافة : نلاحظ تسجيل ما نسبته 0.61 خلال 2017

وارتفاعها خلال سنوات 2018 و 2019 وهذا راجع إلى زيادة في قيمة أعباء

مستخدمين

➤ الاهتلاكات والمؤونات إلى القيمة المضافة : نلاحظ تسجيل ما نسبته 0.25 خلال

سنة 2017 وانخفضت خلال السنتين 2018 و 2019 وهذا بسبب الانخفاض المسجل

في الاهتلاكات والمؤونات

خلاصة الفصل الثالث :

في الفصل الثالث ومن خلال دراستنا للوضع المالي للمؤسسة وتشخيصها باستخدام أدوات التحليل المالي سمح لنا في المرة الأولى باكتشاف المؤسسة المواد الكاشطة (ABRES) ثم بعدها قمنا بحساب مختلف النسب ومؤشرات التوازن المالي مما سمح لنا بمعرفة الواقع الذي تعيشه مؤسسة المواد الكاشطة فيما يتعلق بوضعية المالية للمؤسسة. وتبين بشكل واضح أهمية التحليل المالي في المؤسسة ودوره الكبير في مساعدة المسؤولين في فهم الوضعية المالية للمؤسسة ، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة من خلال حصولها على نتائج كانت كالتالي :

- ❖ نلاحظ أن رأس المال الدائم موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة .
- ❖ إما احتياجات رأس المال العامل الدائم فهو موجب خلال السنوات الثلاث وهذا يفسر عدم وجود موارد كافية لتنشيط دورة الاستغلال.
- ❖ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- ❖ نلاحظ نسب التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا.
- ❖ نلاحظ أن نسب السيولة جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
- ❖ نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية كانت اكبر من قيم معيارية وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا .

خاتمة :

لقد أدى تغير المحيط الاقتصادي إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات، إذ أصبح لا يمكن الاقتصار على إعداد القوائم المالية فقط وإنما لابد قراءتها قراءة مالية لمعرفة ما يخفيه ازدحام الأرقام من دلالات حول الوضع المالي للمؤسسة، حيث أصبحت كل مؤسسة لا تسعى فقط إلى تحقيق الربح وإنما إلى فرض سيطرتها وضمان استمراريتها، ويقف ذلك على مدى تسييرها الجيد في بناء التوقعات المستقبلية واتخاذ القرارات الرشيدة والتي تكون وليدة الصدفة أو الحظ ، فنجاح أي عملية تسييرية لابد وان تكون بطريقة علمية وممنهجة ومبنية على مؤشرات وأرقام صحيحة ذات تعبير مالي تعتبر بمثابة نقطة البداية والتي تضمن نجاح كل عمليات التسيير من تخطيط سليم ورقابة فعالة واتخاذ قرارات رشيدة وتقييم لأداء المؤسسة يعكس الصورة الحقيقية لوضعها المالي بعيدا عن الصدف والعشوائية في التسيير.

ومن خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يمكن القول ان التحليل المالي يمد المؤسسة بمعلومات مالية تساعد من رفع من كفاءتها الإنتاجية وتسمح لها باتخاذ قرارات من خلال المؤشرات المالية التي تساعد في الكشف على عن مصدر الخلل ومعرفة أسباب الضعف في المؤسسة ومحاولة مساعدتها للخروج منها وتفاديها في المستقبل، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام مباشرة لدراسة وتحليل الوضعية المالية، انطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية

النتائج المستخلصة من الجانب التطبيقي :

- ❖ نلاحظ أن رأس المال الدائم خلال 3 سنوات موجب أي تحقيق توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة .
- ❖ إما احتياجات رأس المال العامل الدائم فهو موجب خلال السنوات الثلاث وهذا يفسر عدم وجود موارد كافية لتنشيط دورة الاستغلال.
- ❖ نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.
- ❖ نلاحظ نسب التمويل جيدة خلال سنوات الدراسة فالمؤسسة تحقق توازنا ماليا.
- ❖ نلاحظ أن نسب السيولة جيدة وهذا يدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة.
- ❖ نلاحظ أن نسب الاستقلالية المالية كانت اكبر من قيم معيارية وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا .

النتائج المستخلصة من الجانب النظري :

- ❖ التحليل المالي هو عبارة عن تقنية تستخدمها المؤسسة لمعرفة وضعها المالي
- ❖ ان التحليل المالي السليم عملية هامة لنجاح إستراتيجية المؤسسة المالية
- ❖ تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم الأدوات التحليلية التي تقود المسير إلى اتخاذ قرارات رشيدة
- ❖ تعتبر النسب المالية الأداة الأساسية للحكم على ربحية المؤسسة وكفاءتها التشغيلية وسيولتها .

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأولى : يعتبر التحليل المالي من أهم الأساليب المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتبرز أهميته في العديد من الجوانب إذا يساعد مختلف الأطراف على توفير المعلومات الملائمة . وبالتالي قبول الفرضية (01)

الفرضية الثانية : يوجه المحللين اهتمامهم الى القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للقيام بتحليلها وذلك من اجل تشخيص وضعيتها المالية ، باعتبار القوائم المالية المرآة الحقيقية للمؤسسة .
وبتالي قبول الفرضية (02)

الفرضية الثالثة : التحليل المالي بواسطة المؤشرات والنسب المالية من أهم الأدوات التي يستخدمها المحلل المالي باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة والقرارات المتخذة عن نتائجها مبنية على معلومات دقيقة . وبالتالي قبول الفرضية (03)

أفاق البحث : في الأخير يمكن القول ان تشخيص الوضعية المالية يشمل جوانب متعددة فهو لا ينحصر فقط في الجانب المالي ، وعلى هذا الأساس نأمل إن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالاً للقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك تمس الأداء الكلي للمؤسسة .

قائمة المراجع :

- أ- صادق الحسنى، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان، 1998.
- ب- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2001.
- ت- لحيالي وليد، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2004.
- ث- هشام حسن ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي ، القاهرة ،مكتبة عين الشمس ،1980.
- ج- محمد مطر، التحليل المالي والأساليب والأدوات والاستخدامات، معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1999.
- ح- الجمعية السعودية للمحاسبة، المعلومات المحاسبية ودورها في أسواق الأسهم، جامعة الملك السعود، المملكة العربية السعودية.
- خ- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي : الاتجاهات المعاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.
- د- وليد ناجي الحيايلى،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، دار إثراء للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 1996.
- ذ- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية :مدخل نظري و تطبيقي، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2006.
- ر- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية: الاستثمار و التمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2008.

- ز- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار أجنادين للنشر و التوزيع، الرياض السعودية، 2006.
- س- هيثم محمد الزعبي، الإدارة وتحليل المالي، دار الفكر، عمان ، 2000.
- ش- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004.
- ص- بوعلام بوشاشي ، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر، الجزائر ، 1998 .
- ض- مبارك لسوس، التسيير المالي، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- ط- مؤيد راضي حنفر، (تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي)، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، بدون بلد النشر، 2006.
- ظ- عبد الحلیم كراجه والآخرین، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة 2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- ع- محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى ، الادارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الاعمال) الدار الجامعية ، مصر ، 2005.
- غ- صادق الحسنى، التحليل المالي، دار المجد للنشر، عمان، 1998.
- ف- ناصر دادي عدون تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي الجزء الاول) دار المحمدية الجزائر، 1999.
- ق- محمد مطر، التحليل المالي و الائتماني :الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، طبعة 1 عمان : دار وائل للنشر ، 2000 .

- ك- ايمن الشنطي، عامر الشاقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع الاردن 2007.
- ل- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي"، رام الله، فلسطين ، 2008.
- م- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة دروس وتطبيقات)، المالية الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 .

المراجع باللغة الأجنبية :

- A. BERNARD COLSSE, Gestion financière de l'entreprise 3^{ème} Edition, P. U. F, 1993
- B. PATRICE VIZZAVONA, "Gestion financière", Berti Edition, Alger, 9^{ème} Edition, 2004

الرسائل الجامعية :

- أ- بن مالك عمار ، "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء " ، مذكرة ماجستير ، الإدارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة ، 2011.
- ب- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2010.
- ت- ايمان حرزالي، مساهمة التشخيص المالي في تحسين المعلومة المحاسبية، مذكرة شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013.
- ث- باديس بوخلوة ، الأمثلية في تسيير الخزينة : دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2003.

قائمة الملاحق :

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.NA.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2017)

- N° de Registre de Commerce :
97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)
099731010209038

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 N e t
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		348 260,00	297 060,00	51 200,00	89 600,00
Immobilisations corporelles		1 043 605 635,30	530 560 089,15	513 045 546,15	470 824 674,42
Terrains		146 154 680,00		146 154 680,00	146 154 680,00
Bâtiments		263 590 812,53	135 719 482,14	127 871 330,39	131 875 126,41
Autres Immobilisations corporelles		633 860 142,77	394 840 607,01	239 019 535,76	192 794 868,01
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		207 900,00		207 900,00	56 329 432,06
Immobilisations financières		4 575 920,03		4 575 920,03	3 534 797,94
Titres mis en équivalence - entreprises associ					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		4 575 920,03		4 575 920,03	3 534 797,94
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 048 737 715,33	530 857 149,15	517 880 566,18	530 778 504,42
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		227 295 863,47	27 704 274,10	199 591 589,37	188 716 379,32
Créances et emplois assimilés		117 502 940,72	7 689 081,56	109 813 859,16	120 583 065,48
Clients		69 580 145,12	7 689 081,56	61 891 063,56	61 279 680,80
Autres débiteurs		3 152 789,83		3 152 789,83	5 129 479,72
Impôts		44 770 005,77		44 770 005,77	54 173 904,96
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés		24 379 753,50		24 379 753,50	39 404 528,51
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		24 379 753,50		24 379 753,50	39 404 528,51
TOTAL ACTIF COURANT		369 178 557,69	35 393 355,66	333 785 202,03	348 703 973,31
TOTAL GENERAL ACTIF		1 417 916 273,02	566 250 504,81	851 665 768,21	879 482 477,73

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hal En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2017)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

P A S S I F	Note	N	N-1
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		174 500 000,00	174 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		16 847 398,82	16 847 398,82
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		6 831 730,51	6 265 111,40
Autres capitaux propres - Report à nouveau		409 340 397,15	403 560 561,75
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		607 519 526,48	601 173 071,97
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		50 500 000,00	76 189 315,50
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		4 742 136,79	3 663 873,90
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		55 242 136,79	79 853 189,40
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		37 683 411,66	41 356 461,61
Impôts		953 333,78	959 140,00
Autres dettes		147 098 896,77	156 140 614,75
Trésorerie Passif		3 168 462,73	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		188 904 104,94	198 456 216,36
TOTAL GENERAL PASSIF		851 665 768,21	879 482 477,73

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661 23 98
87 / Fax : 041 53 01 06

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

**- COMPTE DE RESULTAT -
(Par nature)**

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

(Période du 01/01/2017 au 31/12/2017)

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

	Note	N Net	N-1 N e t
Chiffre d'affaire		140 052 493,48	136 909 508,98
Variation stocks produits finis et en-cours		3 442 920,44	7 058 857,45
Production immobilisée			21 404,58
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		143 495 413,92	143 989 771,01
Achats consommés		-54 156 672,80	-46 647 964,42
Services extérieurs et autres consommations		-10 739 395,82	-12 007 177,17
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-64 896 068,62	-58 655 141,59
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		78 599 345,30	85 334 629,42
Charges de personnel		-48 241 903,93	-54 435 694,79
Impôts, taxes et versements assimilés		-1 153 353,17	-1 174 931,15
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		29 204 088,20	29 724 003,48
Autres produits opérationnels		2 480 647,32	3 288 834,02
Autres charges opérationnelles		-2 771 819,91	-2 467 523,24
Dotations aux amortissements et aux provisions		-20 135 645,90	-21 107 598,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions		76 225,00	814 300,85
V - RESULTAT OPERATIONNEL		8 853 494,71	10 252 016,27
Produits financiers		53 343,07	216 224,84
Charges financières		-2 060 982,27	-3 143 624,38
VI - RESULTAT FINANCIER		-2 007 639,20	-2 927 399,54
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)		6 845 855,51	7 324 616,73
Impôts exigibles sur résultat ordinaires		-14 125,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		146 105 629,31	148 309 130,72
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-139 273 898,80	-140 984 513,99
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		6 831 730,51	7 324 616,73
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-1 059 505,33
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			-1 059 505,33
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		6 831 730,51	6 265 111,40
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)			
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661
23 98 87 / Fax : 041 53 01 06

Spa A B R A S (Filiaire : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2018)

- N° de Registre de Commerce :
97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)
099731010209038

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 N e t
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		464 260,00	451 460,00	12 800,00	51 200,00
Immobilisations corporelles		1 036 093 559,03	538 625 201,25	497 468 357,78	513 045 546,15
Terrains		146 154 680,00		146 154 680,00	146 154 680,00
Bâtiments		263 811 812,53	139 723 278,16	124 088 534,37	127 871 330,39
Autres Immobilisations corporelles		626 127 066,50	398 901 923,09	227 225 143,41	239 019 535,76
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		207 900,00		207 900,00	207 900,00
Immobilisations financières		5 408 404,67		5 408 404,67	4 575 920,03
Titres mis en équivalence - entreprises associ					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 408 404,67		5 408 404,67	4 575 920,03
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 042 174 123,70	539 076 661,25	503 097 462,45	517 880 566,18
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		170 071 426,26	10 027 977,18	160 043 449,08	199 591 589,37
Créances et emplois assimilés		96 952 317,67		96 952 317,67	109 813 859,16
Clients		53 767 755,83		53 767 755,83	61 891 063,56
Autres débiteurs		1 664 199,32		1 664 199,32	3 152 789,83
Impôts		41 520 362,52		41 520 362,52	44 770 005,77
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés		21 189 359,13		21 189 359,13	24 379 753,50
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		21 189 359,13		21 189 359,13	24 379 753,50
TOTAL ACTIF COURANT		288 213 103,06	10 027 977,18	278 185 125,88	333 785 202,03
TOTAL GENERAL ACTIF		1 330 387 226,76	549 104 638,43	781 282 588,33	851 665 768,21

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661

**Spa A B R A S (Filiale : Groupe E.N.A.V.A.)
Dossier :**

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2018)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

P A S S I F	Note	N	N-1
<i>CAPITAUX PROPRES</i>			
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		174 500 000,00	174 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		16 847 398,82	16 847 398,82
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		7 698 148,17	6 831 730,51
Autres capitaux propres - Report à nouveau		361 568 698,35	409 340 397,15
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<i>TOTAL I</i>		560 614 245,34	607 519 526,48
<i>PASSIFS NON COURANTS</i>			
Emprunts et dettes financières		29 476 434,08	50 500 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		6 208 832,53	4 742 136,79
<i>TOTAL PASSIFS NON COURANTS II</i>		35 685 266,61	55 242 136,79
<i>PASSIFS COURANTS</i>			
Fournisseurs et comptes rattachés		34 889 042,82	37 683 411,66
Impôts		920 784,00	953 333,78
Autres dettes		149 173 249,56	147 098 896,77
Trésorerie Passif			3 168 462,73
<i>TOTAL PASSIFS COURANTS III</i>		184 983 076,38	188 904 104,94
<i>TOTAL GENERAL PASSIF</i>		781 282 588,33	851 665 768,21

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661 23 98
87 / Fax : 041 53 01 06

**Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.NA.V.A.)
Dossier :**

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

**- COMPTE DE RESULTAT -
(Par nature)**

(Période du 01/01/2018 au 31/12/2018)

- N° de Registre de Commerce :
97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)
099731010209038

	Note	N Net	N-1 N e t
Chiffre d'affaire		161 149 226,84	140 052 493,48
Variation stocks produits finis et en-cours		14 125 840,18	3 442 920,44
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		175 275 067,02	143 495 413,92
Achats consommés		-84 598 044,16	-54 156 672,80
Services extérieurs et autres consommations		-15 226 821,07	-10 739 395,82
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-99 824 865,23	-64 896 068,62
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		75 450 201,79	78 599 345,30
Charges de personnel		-53 543 640,70	-48 241 903,93
Impôts, taxes et versements assimilés		-729 903,00	-1 153 353,17
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		21 176 658,09	29 204 088,20
Autres produits opérationnels		5 588 679,01	2 480 647,32
Autres charges opérationnelles		-729 094,15	-2 771 819,91
Dotations aux amortissements et aux provisions		-17 888 081,84	-20 135 645,90
Reprise sur pertes de valeur et provisions		251 288,98	76 225,00
V - RESULTAT OPERATIONNEL		8 399 450,09	8 853 494,71
Produits financiers		312 944,66	53 343,07
Charges financières		-1 014 246,58	-2 060 982,27
VI - RESULTAT FINANCIER		-701 301,92	-2 007 639,20
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)		7 698 148,17	6 845 855,51
Impôts exigibles sur résultat ordinaires			-14 125,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		181 427 979,67	146 105 629,31
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-173 729 831,50	-139 273 898,80
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 698 148,17	6 831 730,51
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		7 698 148,17	6 831 730,51
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)			
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661
23 98 87 / Fax : 041 53 01 06

Spa A B R A S (Filiale : Groupe E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2019)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

ACTIF	Note	N Brut	Amort-Prov	N Net	N-1 Net
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		464 260,00	464 260,00		12 800,00
Immobilisations corporelles		1 039 595 151,56	552 327 738,85	487 267 412,71	497 468 357,78
Terrains		146 154 680,00		146 154 680,00	146 154 680,00
Bâtiments		263 811 812,53	143 738 584,65	120 073 227,88	124 088 534,37
Autres Immobilisations corporelles		629 628 659,03	408 589 154,20	221 039 504,83	227 225 143,41
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		207 900,00		207 900,00	207 900,00
Immobilisations financières		5 044 242,57		5 044 242,57	5 408 404,67
Titres mis en équivalence - entreprises associ					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 044 242,57		5 044 242,57	5 408 404,67
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 045 311 554,13	552 791 998,85	492 519 555,28	503 097 462,45
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		181 066 254,33	10 027 977,18	171 038 277,15	160 043 449,08
Créances et emplois assimilés		117 292 844,23		117 292 844,23	96 952 317,67
Clients		83 985 506,67		83 985 506,67	53 767 755,83
Autres débiteurs		876 713,08		876 713,08	1 664 199,32
Impôts		32 430 624,48		32 430 624,48	41 520 362,52
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés		2 564 886,62		2 564 886,62	21 189 359,13
Placements et autres actifs financiers courant					
Trésorerie		2 564 886,62		2 564 886,62	21 189 359,13
TOTAL ACTIF COURANT		300 923 985,18	10 027 977,18	290 896 008,00	278 185 125,88
TOTAL GENERAL ACTIF		1 346 235 539,31	562 819 976,03	783 415 563,28	781 282 588,33

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hal En nasr 20000

- B I L A N -

(Exercice clos le : 31/12/2019)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

P A S S I F	Note	N	N-1
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		174 500 000,00	174 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		16 847 398,82	16 847 398,82
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		10 469 484,32	7 698 148,17
Autres capitaux propres - Report à nouveau		366 329 807,82	361 568 698,35
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		568 146 690,96	560 614 245,34
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		17 700 616,37	29 476 434,08
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		5 722 352,07	6 208 832,53
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		23 422 968,44	35 685 266,61
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		43 955 482,31	34 889 042,82
Impôts		921 953,00	920 784,00
Autres dettes		145 575 718,92	149 173 249,56
Trésorerie Passif		1 392 749,65	
TOTAL PASSIFS COURANTS III		191 845 903,88	184 983 076,38
TOTAL GENERAL PASSIF		783 415 563,28	781 282 588,33

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661 23 98
87 / Fax : 041 53 01 06

Spa A B R A S (Filiale : Groupe
E.N.A.V.A.)
Dossier :

Zone Industrielle Saïda BP 143 Hai En nasr 20000

- COMPTE DE RESULTAT -
(Par nature)

(Période du 01/01/2019 au 31/12/2019)

- N° de Registre de Commerce :

97B0102090 20/00

- N° Identifiant Fiscal (NIF)

099731010209038

	Note	N Net	N-1 N e t
Chiffre d'affaire		177 527 938,18	161 149 226,84
Variation stocks produits finis et en-cours		15 981 023,05	14 125 840,18
Production immobilisée		93 402,90	
Subventions d'exploitation			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		193 602 364,13	175 275 067,02
Achats consommés		-87 139 081,19	-84 598 044,16
Services extérieurs et autres consommations		-13 943 049,41	-15 226 821,07
II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-101 082 130,60	-99 824 865,23
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		92 520 233,53	75 450 201,79
Charges de personnel		-63 251 229,24	-53 543 640,70
Impôts, taxes et versements assimilés		-612 025,02	-729 903,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		28 656 979,27	21 176 658,09
Autres produits opérationnels		1 258 853,56	5 588 679,01
Autres charges opérationnelles		-2 236 436,73	-729 094,15
Dotations aux amortissements et aux provisions		-15 832 974,62	-17 888 081,84
Reprise sur pertes de valeur et provisions			251 288,98
V - RESULTAT OPERATIONNEL		11 846 421,48	8 399 450,09
Produits financiers		81 721,36	312 944,66
Charges financières		-1 458 658,52	-1 014 246,58
VI - RESULTAT FINANCIER		-1 376 937,16	-701 301,92
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V - VI)		10 469 484,32	7 698 148,17
Impôts exigibles sur résultat ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		194 942 939,05	181 427 979,67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-184 473 454,73	-173 729 831,50
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		10 469 484,32	7 698 148,17
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		10 469 484,32	7 698 148,17
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalences (1)			
XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

(1) A utiliser uniquement pour la présentation

B.C.S. Informatique Oran Tél. : 041 42 90 39 / 0661
23 98 87 / Fax : 041 53 01 06

